الفصل الأول

دراسة نظام ناشئ
STUDYING ASYSTEM IN FORMATION

يعد النصف الثاني من القرن الثالث عشر نقطة بارزة في تاريخ العالم. ففي تلك الفترة شهدت مناطق كثيرة من العالم القديم اتصالات لم تكن معروفة من قبل رغم أنها كانت اتصالات سطحية. وفي بداية العصر المسيحي جرت اتصالات غير مباشرة بين الإمبراطوريتين الرومانية والصينية، لكنها انقطعت على أثر تفكك كليهما. وفي القرنين السابع والثامن، وحد الإسلام أجزاء كثيرة من المنطقة الوسطى بين أوروبا والصين وامتد في كلتا الجهتين، لكن المناطق المحيطة باقتصاد العالم الناهض بقيت معزولة بعضها عن بعض. وبحلول القرن الحادي عشر، وحتى القرن الثاني عشر، بدأت أجزاء عدة من العالم القديم تندمج في نظام تبادل استفاد منه الجميع على ما يبدو، وقد بلغ ذروته بين نهاية القرن الثالث عشر والعقود الأولى من القرن الرابع عشر حين أقامت أوروبا والصين اتصالات مباشرة ولو أنها محدودة.

كان القرن الثالث عشر متميزاً من ناحية أخرى، فقد كانت مختلف مناطق العالم القديم تشهد ثورة في الإنجازات الثقافية والفنية واحدة تلو الأخرى، إذ لم يسبق لمثل هذا العدد الكبير من المناطق أن بلغ النضج الثقافي في الوقت ذاته. فالصين كانت تنتج أجمل الأعمال الخزفية على الإطلاق وهي سنغ Sing، وإيران كانت تنتج أطباق الفيروز، المنافس الوحيد الخطير. وفي عهد المماليك كان الحرفيون في مصر يصنعون

الأثاث الفاخر المطعم بالزخارف العربية من الفضة والذهب، وفي أوروبا الغربية وصل بناء الكنائس ذروته. فكنيسة سان شابيل في باريس ذات النوافذ الزجاجية الملونة بنيت في منتصف القرن الثالث عشر، قبل انطلاق سنت لويس في حملته الصليبية بوقت قصير. كما بلغت المعابد الهندوسية الهائلة في جنوب الهند أوجها في ذلك الوقت أيضاً. وفي كل مكان تقريباً كانت هناك مظاهر تنم عن تخصيص أموال طائلة للزخرفة والمظاهر الرمزية. وكانت تلك الحقبة غنية بالإنتاج الفكري أيضاً مما يشير إلى أن الفائض لم يكن يستغل في إنتاج الأشياء وحسب، بل في دعم المفكرين أيضاً.

هاتان الميزتان في القرن الثالث عشر، وهما زيادة الاندماج الاقتصادي والازدهار الثقافي، لم تكونا منفصلتين. فالمستجدات التقنية والاجتماعية أفرزت فائضاً كان بدوره يستخدم في التبادل على الصعيد الدولي لدعم التنمية. فالتقدم في علوم الملاحة البحرية وفن الحكم سهلا التواصل بين المجتمعات البعيدة، مما وفر المزيد من الفائض. ففي جميع الميادين، أنتجت الرفاهية على الأقل في قمة الهرم - ثقافة عالية، وربما كانت أوروبا، وهي أشد المناطق تخلفا آنذاك، هي المستفيد الأكبر من إقامة الروابط الجديدة.

وفي هذا الكتاب سوف نتناول "الاقتصاد العالمي" في القرن الثالث عشر الذي سهل نشر الرفاهية على حكامها، وسننظر في كيفية تحقيقها، كما سننظر في الأسباب التي أدت إلى انحسار هذه البداية الواعدة بحلول منتصف القرن الرابع عشر، وكم بقي منها حين تولت أوروبا مكان الصدارة في القرن السادس عشر فيما دعاه ولرشتاين (١٩٧٤م) "نظام العالم الحديث". ففي نظام العالم ذاك والذي دام قرابة ٥٠٠ عام، كان الغرب هو المهيمن بشكل واضح، ولكي نفهم جذوره، لابد لنا من البحث في العصر الذي سبق الهيمنة الأوروبية. وهذا هو الجانب الوصفي لهذا الكتاب.

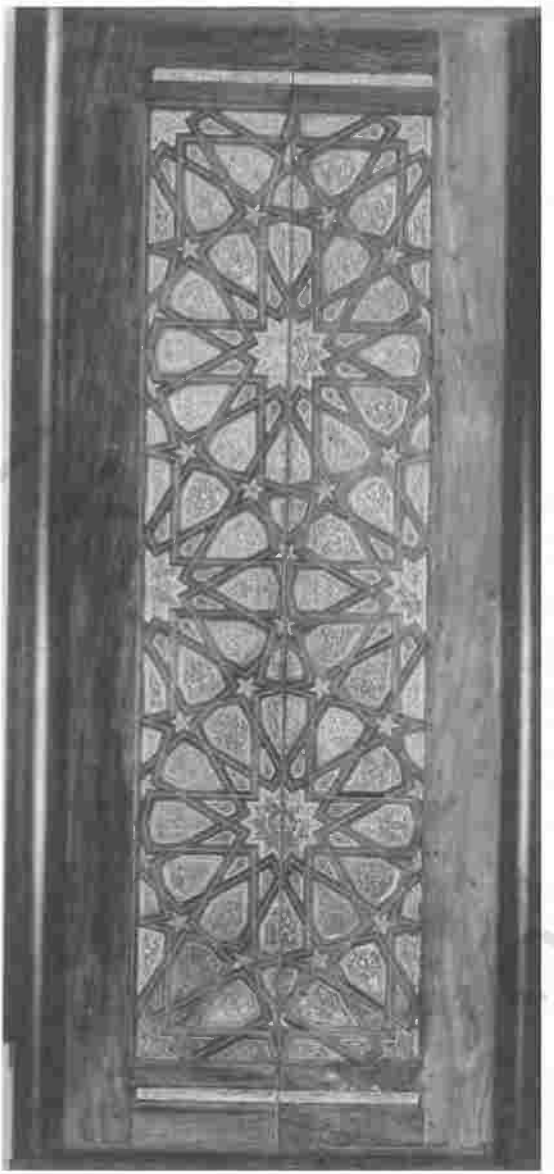

بابان مطعمان بالعاج. مصر في العصر المملوكي، أواخر القرن الثالث عشر إلى أوائل القرن الرابع عشر. بموافقة متحف العاصمة للفنون، تقدمة إدوارد سيمور، ١٨٩١ (٩١,١,٢٠٦٤).

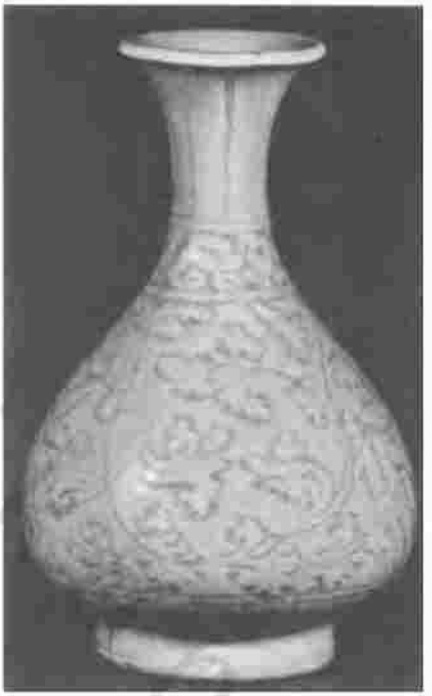

مزهرية من الخزف الأخضر، صينية، أواخر القرن الثالث عشر حتى أوائل القرن الرابع عشر. بموافقة متحف العاصمة للفنون، هدية من مجهول، ١٩٦٥م (٦٥,٨٢,٣).

نافذة من الزجاج الملون، كاتدرائية تروي، فرنسا، أواخر القرن الثاني عشر. بموافقة متحف العاصمة للفنون؛ هدية من إلا برومر، ذكرى زوجها، إرنست برومر، ١٩٧٧م (١٩٧٧. ٣٤٦,١).

وعاء نحاسي مطعم بالفضة، إيران في العصر المغولي، منتصف القرن الرابع عشر. بموافقة متحف العاصمة للفنون، صندوق روجرز، ١٩٣٥م (٣٥,٦٤,٢).

لكن للكتاب جانب تحليلي أيضاً. فالاقتصاد العالمي في القرن الثالث عشر ليس جذاباً في حد ذاته وحسب، فعلى اعتبار أنه لم يكن يضم قوة مهيمنة بعينها كان القرن الثالث عشر يمثل نقيضاً مهما للنظام العالمي الذي تمخض عنه: وهو النظام الذي شكلته أوروبا ليوافق مصالحها الخاصة وسيطرت عليه مدة طويلة من الزمن. ويشير هذا التناقض إلى أن سمات النظم العالمية ليست ثابتة لا تتغير، وأن ليس ثمة طريقة فريدة تنتظم من خلالها الأجزاء، زد على ذلك، أن النظم العالمية ليست جامدة، بل تتطور وتتغير وفي هذه المرحلة من الزمن. فالنظام العالمي المحدد الذي نشأ في القرن السادس عشر كان في مخاض التغيير، وفهمنا للنظام الذي سبقه قد يساعدنا على فهم ما هو آت. وسوف نعود إلى هذه الموضوعات في نهاية هذا الكتاب، لكن علينا أولا أن نعرف المزيد عن القرن الثالث عشر في حد ذاته.

القرن الثالث عشر: نظام عالمي؟
The Thirteenth Century: A World System?

في الفترة بين عامي ١٢٥٠ و١٣٥٠م تطور اقتصاد التجارة العالمية وامتد من شمال غرب أوروبا إلى الصين، وشمل شبكة هائلة من التجار والمنتجين في جميع أنحاء العالم. فمع أن المنتجات الأولية (بما في ذلك المنتجات الزراعية الخاصة على سبيل المثال لا الحصر وبالأخص التوابل) كانت تمثل الجزء الأكبر من سائر السلع المتبادلة، ولاسيما في المسافات القريبة، فإن السلع المصنعة كانت أيضاً مهمة في النظام إلى درجة كبيرة حتى إنه ما كان ليقوى على البقاء من دونها. وكان من الضروري أن تلبي هذه السلع الحاجات المحلية وحاجات التصدير. لذلك كانت سائر الوحدات في النظام تنتج فائضاً ما كان ليتحقق لولا تقدم طرائق تعبئة العمل وتنظيمه.

وبالإضافة إلى ما تقدم، شملت التجارة طائفة متنوعة من المجتمعات التجارية في مواقع مختلفة من العالم. ولم يكن أولئك التجار يتكلمون أو يكتبون اللغات ذاتها، مع أن العربية كانت تغطي منطقة واسعة، وهذا ينطبق على اليونانية والعامية اللاتينية، كما كانت الماندرين الصينية اللغة المشتركة بين مختلف الجنسيات في الشرق الأقصى. أما النقود فكانت مختلفة أيضاً. ففي أوروبا كانت الفضة المعدن المفضل؛ لكن تجار الشرق الأوسط كانوا يفضلون الذهب، أما في الصين فكانت النقود النحاسية هي المفضلة. وكانت المسافات التي تقاس بالزمن تحتسب بالأسابيع والشهور في أفضل الأحوال، لكن قطع الدائرة من طرف إلى آخر كان يستغرق سنوات عدة. ومع ذلك، كانت البضائع تنقل، وتحدد الأسعار، ويتم الاتفاق على أسعار الصرف، وتكتب العقود، وتقدم القروض – على المبالغ أو البضائع الموجودة في أماكن أخرى، وتتشكل الشركات، وتدون السجلات بالطبع، وتحترم الاتفاقيات. وآمل أن أبين مدى التقدم الذي بلغه هذا النظام في القرن الثالث عشر – أما إن كان ذلك النظام "رأسمالية حديثة" أو يمكن تسميته "نظاماً عالمياً" فهذا يتطلب المزيد من البحث.

ولا أريد في هذا الكتاب الدخول في جدل عقيم حول أصول "الرأسمالية الحقيقية" أو الحديثة.[١] ولا أريد أن أقحم منظّري النظام العالمي في جدل عقيم مشابه حول النقطة المحددة في التاريخ التي ننتقل فيها من الإمبراطوريات العالمية إلى نظام عالمي أكثر ناهيك عن تحديد زمن تحول "اقتصاديات العالم التقليدية" إلى نظام عالمي حديث. فالمؤرخ ولرشتاين (١٩٧٤م) يميز بين "اقتصاديات العالم" المتعددة والعادية والإمبراطوريات وبين "النظام العالمي الحديث." ويتمسك ولرشتاين، رغم اعترافه بوجود الإمبراطوريات العالمية قبل القرن السادس عشر، بتعامله مع النظام العالمي الحديث كما لو كان هو الأول.[٢] لكنه ما هو إلا أحد الذين دخلوا ميدان الصراع مؤخراً. (انظر إيكهولم Ekholm ١٩٨٠م؛ مان Mann ١٩٨٦م؛ شنايدر Schneider، ١٩٧٧م؛ تشيس – دن Chase - Dunn ١٩٨٩م).

ولطالما اختلف النقاد فيما بينهم بشأن تاريخ الاقتصاد العالمي الرأسمالي (مقابل الكلاسيكي)، فحتى ماركس لم يعط إجابة قاطعة، ففي البداية كان يقتفي أثر الرأسمالية إلى القرن الثالث عشر، لكنه غير رأيه فيما بعد وقال إنها تعود إلى القرن السادس عشر. أما الطلاب الذين يدرسون صناعة النسيج في القرن الثالث عشر في فلندرة (انظر الفصل الثالث للاطلاع على اسبيناس ولوران ١٩٣٥م) فيجادلون بقوة، اعتمادا على ظروف الإنتاج والمعارضة المتنامية بين أصحاب العمل والعمال (وهذا صراع طبقي بلغ ذروته في النصف الثاني من القرن) قائلين إن التصنيع كان قد بدأ بالفعل هناك، وإن النظام الصناعي هذا كان متشابكاً مع "سوق عالمية" قائمة بالفعل.[٣] ويعترف برودل بأن الثورة التجارية في القرن الثالث عشر أطلقت اقتصادا عالميا أوروبيا كان مقدمة للنظام الآتي على الرغم من انقطاعه الفجائي بسبب الركود الذي حل بالاقتصاد في منصف القرن الرابع عشر. أما إريك ولف Eric Wolf (١٩٨٢م) فيؤكد في كتابه الذي يبدأ في عام ١٤٠٠م أن النظام العالمي المتمركز حول أوروبا والذي تطور

بعد ذلك التاريخ بني على أساس نظام قائم لم يخضع لأوروبا من قبل. لكن هذه المجادلات هي في واقع الأمر مبالغة في تحديد الحدود وليست حقائق تجريبية. ويبدو أن فحص شبكة الحقائق التجريبية هذه المتداخلة أهم من الصراع على الحدود الدقيقة بين الحقب التاريخية.

ومن الأسس التجريبية للتميز بين الفترات "التقليدية" و"الحديثة" التفريق بين المجتمعات المنظمة لتقديم منتجات إلى الأسواق التي لا تفرق بين ملكية رأس المال وملكية العمل، وبين المجتمعات التي تمارس هذا التفريق. لكننا إذا أمعنا النظر في هذه النقطة أيقنا أن هذا التفريق لا يقوم على أسس متينة، لأن العمل الحر وتحديث التبادل سبقا "الإنتاج الصناعي الحديث" بزمن طويل،[٤] وأن عمالة العبيد والمقايضة استمرت حتى الحقبة الحديثة، وليس هناك مجتمع مدني واحد لم ينعم فيه "المُلاك" بالرفاهية.

أما التمييز الآخر عند الكثيرين فهو بين "الثورة التجارية" و"الثورة الصناعية"، لكن رسم الحد الفاصل بينهما غالباً ما يكون عشوائياً ومتأخراً جداً. فالعصر الصناعي تطور في أزمنة وأماكن مختلفة، ومستوى التطور في صناعة المعادن في الصين في القرن الثاني عشر لم يتحقق في أوروبا حتى القرن السادس عشر (هارتويل Hartwell ١٩٦٦، ١٩٦٧م)، كما أن صناعة الورق وتقنية الطباعة في الصين لم تظهر في الغرب إلا بعد قرون عدة (كارتر Carter، ١٩٥٥م؛ نيدام Needham ١٩٤٥ — ١٩٨٥، ١٩٨١م). صحيح أن معرفتنا بعمليات الإنتاج في الشرق الأوسط وآسيا لا ترقى إلى ما نعرفه عنها في أوروبا، إلا أن إنتاج كميات كبيرة من الأقمشة (مثل القطن والكتان) في المنطقة العربية، والقطن والحرير في الهند، والحرير في الصين) يدل على أن التقنيات المستعملة في الإنتاج كانت بالتأكيد تعادل التقنيات في الأماكن الأخرى (مثل فلندرة) التي نعرفها.

ومن ناحية أخرى نرى أن معدل الإنتاج لا يسمح لنا بالتمييز بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر. ولابد للمرء من الاعتراف بأن معدل الإنتاج والتجارة في

القرن الثالث عشر كان أقل منه في القرن السادس عشر، ولو أنه أعلى من القرن الخامس عشر، لكن هذا لا يمكن أن يكون مقياساً عادلاً، فعمليات التبادل في القرن الخامس عشر تتضاءل أمام معدلات التجارة العالمية اليوم، فهل حدثت زيادة كبيرة في التجارة في القرن الثالث عشر؟ وهل ألفت هذه الزيادة بين كثير من المناطق النامية؟ إن كثيراً من المختصين بشؤون العصور الوسطى يرون هذا، وتعليقات لوبيز (١٩٧٦م: ص ص ٩٣ — ٩٤) تصب في هذا السياق:

> إذا قارنا للوهلة الأولى أنماط التجارة في الثورة التجارية بأنماطها في الثورة الصناعية، اجتذبت انتباهنا بعض الفوارق. .... فكل المعدلات تقل بشكل لا يصدق. فالمنتجات الفارهة تميل نحو لعب دور أهم من السلع الاستهلاكية. وكثير من رجال الأعمال كانوا يهتمون بمضاعفة هامش أرباحهم أكثر من اهتمامهم بمضاعفة نسبة مبيعاتهم .... ومع ذلك فإن حجم المبادلات .....(في القرن الثالث عشر) كان مدهشا .... فالتجارة البحرية في جنوة في عام ١٢٩٣م بلغت ثلاثة أضعاف عائدات مملكة فرنسا في تلك السنة....

ولوحظت الزيادة الجذرية ذاتها في معدل التجارة العالمية في الصين في عهد السونغ، ويصف مارك إلفن Mark Elvin (١٩٧٣م: ص ص ١٧١-١٧٢) التوسع في تجارة الصين في القرن الثالث عشر، مبيناً أن الصين كانت في ذلك الوقت تصدر البضائع النحاسية والحديدية، والخزف والحرير، والكتان، والمواد الكيميائية، والسكر، والأرز، والكتب، وتستورد في المقابل التوابل والمواد الغريبة الأخرى. وأصبح جزء من اقتصاد الصين الريفي مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالإنتاج الخاص بالأسواق الخارجية.

إن معدلات الإنتاج في العصور الوسطى لم تكن مختلفة نسبياً عن معدلاتها في أوائل عصر "الرأسمالية الحديثة" ولاسيما إذا علمنا أن التقنية لم تتغير تغيراً جذرياً في القرن السادس عشر. وإذا لم نعثر على حل لهذه المشكلة قائم على التقنية، وقلنا إن العصر الصناعي يبدأ مع إحلال مصدر الطاقة الميكانيكية عوضاً عن الطاقة العضلية،[٥] فإن من الأفضل لنا التخلي عن المحاولة البدهية لتعريف النظام العالمي،

والحداثة، والرأسمالية...إلخ، وأن نستعمل هذه التعبيرات – وهي منفصلة كما ينبغي ومحملة تجريبيا – في تحليل اللحظات الملموسة في التاريخ وفي أماكن محددة.

ومن سائر التعليقات التي قرأت أجد تعليقات فرناند برودل Fernand Braudel أقربها إلى المنطق.[٦] فهو يعترف بأن اقتصاديات العالم وجدت في مختلف أنحاء العالم قبل القرن الثالث عشر بزمن طويل، وأن اقتصاداً عالمياً أوروبيا برز بالتأكيد قبل القرن السادس عشر، وهو الذي وصفه ولرشتاين وماركس في بعض كتاباته بأنه يتمتع دون غيره بأهمية بالغة.[٧] ويقول إنه كان في إيطاليا في القرن الثالث عشر كل مؤسسات رأس المال والإنتاج الصناعي القائم على السخرة، وهو المطلوب لتصنيفها اقتصادا عالمياً رأسماليا (برودل، ١٩٨٤م: ص ص ٧٩ –٩١).

لكن حكمة برودل لا تحميه من ارتكاب هفوة أوروبية المركز عن غير قصد. صحيح أنه يعترف بأن "الاقتصاد العالمي الأول الذي ظهر في أوروبا ولد بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر" (١٩٨٤م : ص ٩٢)، وأن "العديد من اقتصاديات العالم تلت بعضها بعضاً فيما يعرف جغرافيا بأوروبا" أو أن "الاقتصاد العالمي الأوروبي بدل شكله مرات عدة منذ القرن الثالث عشر" (١٩٨٤م : ص ٧٠)، لكنه لم يعالج ما أراه أنا نقطة جوهرية. فقبل أن تصبح أوروبا واحدة من اقتصاديات العالم في القرنين الثاني عشر والثالث عشر حين انضمت إلى نظام التجارة النائية التي امتدت من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر والخليج العربي ومنه إلى المحيط الهندي، ومن مضيق مالاقا حتى الصين، كانت هناك اقتصاديات عالمية قبلها، ولولاها لحصدت أوروبا الرياح بدلاً من الثراء حين أخذت في التوسع. أما خطتي فهي البحث في النظام العالمي هذا بأكمله والتعامل مع أوروبا في ذلك الوقت كما يجب أن ترى، أي كاقتصاد ناشئ على هامش عملية جارية.

ويوجه هذا الكتاب اهتمامه إلى البحث في نقطة مهمة في التاريخ أكثر من اهتمامه في تحديد الأصول. ويرى أن الفترة بين ١٢٥٠ و ١٣٥٠م تشكل من الناحية الزمنية نقطة

ارتكاز أو نقطة تحول في تاريخ العالم. ومن ناحية الموقع – يرى أن قلب الشرق الأوسط، بوصفه همزة الوصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي – يمثل نقطة ارتكاز جغرافية كان الشرق والغرب متوازنين عليها بصفة عامة. أما رسالة هذا الكتاب فتقول إنه لم تكن هناك ضرورة ذاتية أدت إلى نقل النظام إلى صالح الغرب بدلاً من الشرق، ولا ضرورة تاريخية ذاتية منعت الثقافات في المنطقة الشرقية من أن تصبح منبتا لنظام العالم الحديث. ويبدو أن هذه الرسالة لا تقل صرامة عن نقيضها على أقل تقدير. أما الأسلوب المتبع فهو البحث في النتيجة بصورة ارتجاعية، أي الهيمنة الاقتصادية والسياسة الغربية في الأزمنة الحديثة – ثم التفكير بالرجوع إلى الماضي – لكي نفهم الأسباب المنطقية التي كانت وراء هذه السيادة. وأنا لا أود الخوض في هذا.

ولا يعني هذا أنني لا أقر بأن النتيجة هي التي تحدد بناء الأحداث بحيث تؤدي إليها حتماً." فهذه هي بالفعل المشكلة المنهجية الحقيقية في تدوين التاريخ، وأنا معجب بتعليق جيرمن تيليون Germaine Tillion الذي كتب في سياق مختلف إلى حد ما:

> كما نعلم جميعا، فإنه لا بد للأحداث من أن تتخذ مسارها الطبيعي قبل أن تصبح تاريخا، بحيث يوجد التاريخ الحقيقي كله بفضل خاتمته وحسب، ويبدأ مستقبله التاريخي من تلك النقطة.[٨]

فلو كان هذا صحيحا بالفعل، لأدى البدء بنتيجة مختلفة وفي لحظة مختلفة من الزمن إلى تفسير مختلف للسلسلة وإلى مجموعة مختلفة من العناصر الواجب تفسيرها. فبدلا من التسليم بنتيجة الثورة الصناعية ثم محاولة تفسير "أسبابها"، سأبدأ من نقطة سابقة. صحيح أن قصتي قد لا تكون أصدق ولا (أكذب) من القصة المعروفة، لكنها تسلط الضوء على جوانب ومسائل كانت دوما مخبأة في ثنايا قصة الهيمنة الأوروبية.

إنني أبحث في نظام التجارة العالمية في حوالي عام ١٣٠٠م لأعرف إلى أي مدى كان العالم مرتبطاً بشبكة تجارية في الإنتاج والتبادل وكيف تم هذا الارتباط. ونظراً لعدم أهمية الاتصال والتبادل لاقتصاديات العيش اليومي في جميع المناطق المشاركة، فإن

القضية ليست قضية دفاع عن رؤية غير واقعية لنظام دولي يقوم على الاعتماد المتبادل وعلى تجارة فرضتها الظروف وجعلت منها أمرا محتما. وهذا ينطبق أيضا على القرن السادس عشر. فإذا كان بوسعنا أن نقول إن النظام العالمي بدأ في ذلك القرن، فإن بوسعنا أيضاً أن نقول إنه كان موجودا قبل تلك الفترة بزمن طويل أيضاً.

ويعتمد ذلك إلى حد ما على الجزء من النظام الذي يحدد متى يكون الحجم كافيا لكي يعد جزءا من هذا النظام. ومن المؤكد أن التجارة مع الأقاليم النائية لم تكن تسهم كثيرا في الاقتصاديات الداخلية الزراعية والموجهة نحو العيش اليومي بالنسبة إلى أوروبا التي كانت في منتصف القرن الثالث عشر جزءاً من الأطراف. لكن حتى في أوروبا كانت هناك فوارق أساس بين دول المدن في إيطاليا وفلندرة، والمناطق المتطرفة الثانوية مثل ألمانيا أو إنجلترا. ويشير لوبيز Lopez (١٩٧٦م: ص ٩٣) إلى أن "الفوارق بين الأجزاء الواقعة شمالي نهر التيبر من إيطاليا وأكثر مناطق أوروبا تخلفا خلال الثورة التجارية لا تقل أهمية عن الفوارق بين إنجلترا أو الولايات المتحدة والهند أو الصين خلال الثورة الصناعية." فما إن يبتعد المرء عن مراكز المدن التي تقيم علاقات مع الخارج حتى يصبح بوضوح في عالم العيش المبهم. ويستعير برودل (١٩٨٤م: ص ٣٠) عبارة "أرخبيل المدن" الموفقة التي صاغها ريتشارد هيبكه Richard Haepke ليصف تبعثر التطور. وتبدو هذه الطريقة حساسة بنوع خاص لإبراز تشكيلات اجتماعية مختلفة في المنطقة العامة ذاتها: من مراكز التجارة التي تتعامل بالنقود، وهي المراكز التي كانت تجني أرباحاً طائلة من تجارة العملات والتي بدأت في تشكيل إنتاجها في المناطق النائية بهدف تصديره، إلى الجيوب الخارجية في أشد المناطق فقرا في قمم الجبال وقيعان الوديان التي لم تتأثر بالتغيرات الحاصلة، وهذا ما دعاني لاختيار التركيز على المدن بدلا من الأقطار، على اعتبار أني أريد أن أقتفي أثر الصلات بين قمم الأرخبيل ذاتها.[٩] لكن لابد من تأكيد أنها كانت آنذاك، أكثر من اليوم، محاطة ببحر واسع من المناطق الريفية المتقوقعة.

ولم تقتصر الفوارق الهائلة على أطراف أوروبا وحدها، بل تعدتها إلى داخل أقطار العالم القديم بما فيها الشرق الأوسط، والهند، والصين (التي كانت آنذاك المنافس الرئيس على الهيمنة). ومع أن الشرق الأوسط بصفة عامة كان أكثر تقدماً من أوروبا، إلا أنه ضم مساحات غير مندمجة نسبياً بمراكز التحكم في الإمبراطوريات. فالقاهرة وبغداد تبرزان كزوج من المراكز الإمبراطورية، لكن صلاتهما عبر الطرق البرية والبحرية جعلتهما مقيدتين انتقاليا "بأرخبيل من المناطق النائية". وكانت أنطاكية وحلب وعكا تصل بغداد بالبحر الأبيض المتوسط، في حين أن البصرة كانت تصلها بالمحيط الهندي وبتجارة الشرق. أما في الشمال الشرقي عبر الصحراء فنجد الطريق التي تصل بغداد بالشرق، وهي الطريق عينها التي سلكها المغول في غزوهم إياها في النصف الثاني من القرن الثالث عشر. كما كانت القاهرة على اتصال مع عالم البحر الأبيض المتوسط من خلال الإسكندرية، ومع السودان بنهر النيل، ومع شمال إفريقيا بالطرق البرية. أما التجارة البحرية على طول البحر الأحمر فكانت تتوقف في ميناء جدة أو في أعالي مصر قبل أن تتابع رحلتها عبر المدن باتجاه الشرق.

حتى الصين لم تكن صخرة بسيطة جامدة عصية على التغيير. فقد كانت تتميز بمحاور ثلاثة: المحور الشمالي الجنوبي، والمحور الساحلي الداخلي، والمحور الممتد على مجرى الأنهار أو انطلاقا منها. وبصورة عامة، فإن أزمنة الرفاهية ارتبطت بانتقال الناس من الشمال إلى الجنوب، ومن الداخل إلى الساحل، ومن الوديان الطينية إلى المناطق المتطرفة (انظر عمل هارتويل المتقن ١٩٨٢م).

وبالمثل كانت شبه القارة الهندية معقدة ومقسمة إلى أقاليم فرعية تتبع أوامر متباينة إلى أبعد الحدود. فشمال الهند أصاب قسطاً وافراً من الرفاهية حين كانت علاقاته بالعالم الإسلامي قوية، والطرق البرية مفتوحة مع روسيا شمالاً والصين

شرقاً. أما الحال في جنوب الهند فكانت تعتمد أكثر على التجارة البحرية عبر المحيط الهندي، وكثيراً ما كانت هناك فوارق بين المناطق الساحلية والداخلية.

أوجه الشبه

من المكتشفات المهمة التي تمخض عنها البحث أن أوجه الشبه بين شركاء التجارة في القرن الثالث عشر فاقت أوجه الاختلاف بأشواط عدة، وأنه كلما ظهرت الفوارق بدا الغرب متخلفا في الوراء، وهذا ما ينافي الافتراضات المألوفة. أضف إلى ذلك أنه رغم ميل المفكرين الغربيين الذين يبحثون في "نهضة الغرب"[١٠] إلى تأكيد السمات الفريدة للرأسمالية الغربية، فإن الفحص المقارن للأوضاع الاقتصادية يبين أوجه شبه هائلة ونواحي متوازية بين أشكال الرأسمالية الآسيوية والعربية والغربية. وهذا الاكتشاف محير بصفة خاصة لأن الفوارق كما نعرف جميعا لا يمكن تفسيرها بالثوابت. أما جوانب شبه الرئيسة فهي كما يلي:

اختراع النقود والائتمان

في المناطق الثقافية الثلاث، كانت النقود المعترف بها رسمياً أمراً لا بد منه في التجارة الدولية، فالتطورات في أوروبا الغربية لم تحدث إلا بعد ذلك بزمن طويل وبالاشتقاق إذا صحت آراؤنا (التجار الإيطاليون استعاروا الآليات الموجودة من نظرائهم المسلمين في الشرق الأوسط الذين كانوا يستعملونها منذ قرون من الزمن).[١١] ففي المناطق الثلاث، لعبت الدول دوراً مهماً في سك النقود وطباعتها و/ أو ضمانها. وبالفعل كانت العملة المفضلة في التعاملات الدولية قبل القرن الثالث عشر سواء في أوروبا أم الشرق الأوسط وحتى في الهند، هي النقود الذهب التي سكت في بيزنطة أول الأمر ثم في مصر. ولم تبدأ بعض المدن الإيطالية (فلورنسا وجنوة) في سك نقودها الذهبية إلا في زمن متأخر من القرن الثالث عشر، لكن هذه النقود استعملت بالإضافة إلى نقود الشرق الأوسط المتداولة فعلاً لا كبديل عنها.

أما في الصين، فنرى أن النقود سلكت خطاً مختلفاً من التطور إلى حد ما. فالعلاقة الوهمية بين القيمة والعملة المعدنية التي تمثلها تبدو أكثر شفافية بسبب وجود دولة قوية (وتفضيل النحاس على الذهب). فالعملة تكتسب قيمتها من دعم الدولة لها (وسيطرتها عليها فيما بعد). هذه العلاقة الواضحة مهدت لاستخدام العملة الورقية في الصين منذ عهد تانغ (القرن التاسع) وللتوسع في استخدامها في عهد أسرتي سونغ ويوآن، مع أن العملة الورقية لم تظهر في أوروبا إلا بعد ذلك بقرون عدة.

أما الائتمان، فهو بالطبع خطوة متوسطة بين العملة الصلبة (أي المعدنية) والعملة الورقية بصفتها العملة المتداولة رسمياً. ومن المهم أن نلحظ أن عناصر الائتمان (وهي في الأساس الوعد بالدفع لاحقا وفي مكان آخر) كانت متطورة جداً في الشرق الأوسط والصين قبل أن تصبح أساساً في التعاملات التجارية في أسواق أوروبا الغربية بزمن طويل.

وبالمثل، ظهر دور"الصيرفي" الاجتماعي في الشرق قبل ظهوره في شكل "المناضد benches" التي أقامها التجار الإيطاليون في أسواق شمبانيا التجارية. ويشير المفكرون الغربيون بين حين وآخر إلى أن خطابات الضمان في أماكن أخرى كانت بين "الملاك" وعملائهم أو أعمالهم في الخارج، وإلى أنها كانت تبرم عبر الصلات الأسرية على الأقل لدى كبار التجار في الشرق الأوسط والهند بمن فيهم اليهود. لكن من المهم أن نتذكر أن العلاقات التي حكمت التعاملات التجارية في أوروبا كانت في البداية، ولمدة طويلة من الزمن، روابط أسرية. فالشركات العائلية كانت أول أشكال العمليات المصرفية الائتمانية، كما كانت دور المصارف (وأشهرها أسرة ميدتشي في فلورنسا) عبر العصور الوسطى وما تلاها دورا "عائلية". واستمرت هذه المؤسسة طوال القرن التاسع عشر مع وجود أسرتي روتشيلد Rothschild وروكفلر Rockfeller تدير أن أعمال المصارف المالية على النطاق الدولي.

آليات تجميع رأس المال وتوزيع المخاطر

أما فيما يخص التجارة النائية، فقد كان من الضروري تأمين مبالغ ضخمة من رأس المال الابتدائي لشراء البضائع التي تشحن وتباع فيما بعد. وخلال الرحلة الطويلة، كان "رأس المال" هذا "مجمداً" في صورة بضائع ربما تبلغ أو لا تبلغ مقصدها. ولم تكن فترة ستة أشهر شيئاً غير مألوف لإتمام عملية النقل، أما السفن التي تبحر محملة بالبضائع النفيسة، فكان بعضها يغرق وبعضها يؤسر، أما البضائع فإما أن تضيع إلى الأبد أو تتناقص بسبب الفدية التي تدفع للإفراج عنها.[١٢]

أما في الشرق الأوسط، فكانت هناك أساليب معينة لتجميع رأس المال من خلال الشراكات أو تخصيص الربح على أساس معايير تعيد نسبة معينة إلى التاجر الذي يقدم البضائع (أو الممول الذي يقدم المال لشراء البضائع ويتأكد من تسليمها في نقطة البيع (يودوفيتش Udovitch ١٩٧٠ أ). وهنا أيضاً كانت الشراكة تتم غالبا داخل الأسر، أو كما عند اليهود (وعند الهنود والصينيين فيما بعد) مع أبناء ملتهم أو وطنهم وهذا ينطبق أيضا على أوروبا. وقد وصف بيرن Byrne (١٩٣٠م) النظام الدقيق للشحن القاصي كما كان في جنوة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وهو نظام شبيه بالقواعد المتبعة عند العرب في ممارستهم لعمليات الشحن التجاري. أضف إلى ذلك أن والد الرحالة الشهير ماركو بولو وعمه اللذين سبقاه إلى العاصمة الشرقية لأباطرة المغول (الخانات)، شكلا شركة أسرية من هذا النوع.

وفي الصين لعبت الدولة في القرن الثالث عشر دوراً مركزياً في التجارة لأنها كانت دولة قوية (أي إنها كانت شريكاً مقنّعاً للتجار إن صح التعبير)، وكانت تلوح بقبضة التنظيم الصارمة. زد على ذلك أن أهمية العبودية ربما كانت أكبر في جمع الأيدي العاملة المستخدمة في إنتاج البضائع للتجارة الخارجية في مراكز الإنتاج الملكية أو الحكومية، إذ كان العبيد يستخدمون غالباً كعملاء لكبار التجار. وينطبق هذا أيضاً

على مصر أيام حكم المماليك. على أية حال، كانت نقابات التجار المستقلين قوية في كلا المكانين (كاتو ١٩٣٦م، للصين؛ فشل ١٩٥٨م، وآخرون لمصر)، وهذا يطرح وجها ثالثا للشبه.

ثروة التجار

من المألوف الاحتفاء بخاصية "حرية العمل" في الرأسمالية الغربية وتميز النظام الاقتصادي الأوروبي عن الآسيوي" من خلال تأكيد تدخل الدولة الأوسع في الشرق. فالفكرة هي استقلال التجار الأوروبيين عن الدولة، أما التجار الآسيويون والعرب فكانوا يعتمدون على حكام تشغلهم مصالح أخرى ويخضعون لسيطرتهم. لكن كلا هذين الأنموذجين النمطيين غير صحيح تماماً.

كانت ثروة التجار المستقلة عن الدولة عاملاً مهماً في المجالات الثقافية الثلاثة. فقد كان للتجار مجال معين لجمع رأس المال، ولو أنهم في نهاية المطاف يقعون تحت رحمة الجهاز الحاكم الذي كان غالباً "يقترض" رأس مالهم، دون أي التزام بالتسديد فيما بعد، أو يفرض عليهم تبرعات ضخمة للخزانة العامة في حال واجهت الدولة أزمات اقتصادية. وهكذا كانت وظيفة "التمويل" هذه التي يتولاها كبار التجار شائعة في الأقاليم الثلاثة.

وعلى الرغم من وجود حكومة من المواطنين burghers في دول المدن الأوروبية من الناحية النظرية، لكن هذا لا يعني أنها كانت تتمتع بالاستقلال الذاتي. ففي أسواق شمبانيا، لعب الكونت بوصفه سلطة مدنية عليا دوراً مهماً في السيطرة، وفيما يخص مدن النسيج في فلندرة، أو في (دول المدن في إيطاليا، كانت طبقات النبلاء الديكتاتورية الصغيرة نسبيا المؤلفة من كبار ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال ترسم سياسات "الدولة" لتلائم مصالحها الخاصة التي لم تكن بالضرورة تلتقي مع مصالح عامة الناس (ليستوكوي Lestocquoy، ١٩٥٢ أ؛ فان فيرفيكه van Werveke ١٩٤٤، ١٩٤٦م).

وإذا أردنا شرح الهيمنة الأوروبية التي ظهرت فيما بعد، لابد لنا من النظر إلى ما وراء قدرتها الداخلية على الابتكار، وفضائل حبها للتجارة والأعمال "الفريدة" التي تتمتع بها. ففي القرن الثالث عشر كان لدى القوى العالمية مستوى واعد من الفطنة التجارية وضمت مجموعة متقدمة من المؤسسات الاقتصادية لدى الأوروبيين الذين دخلوا في القرن الثالث عشر نظامهم العالمي.

أوجه الخلاف

إذن ما الذي ميز أحد الإقليمين – الشرق وأوروبا – عن الآخر؟ إن الفارق هو أن أوروبا كانت متخلفة عن الشرق في القرن الثالث عشر، لكنها سبقته في القرن السادس عشر. والسؤال التالي الذي لا بد من طرحه هو: لماذا؟ ولاسيما إذا كان المرء يرفض الإجابة السهلة التي تقول إن أوروبا كانت تمتلك ميزات فريدة مكنتها من ذلك. أما أنا ففي رأيي أن السياق الجغرافي، والسياسي، والديموغرافي – الذي حدث فيه التطور كان أكبر وأشد فعالية من أية عوامل نفسية أو مؤسساتية داخلية. إن أوروبا حققت تقدمها بسبب الفوضى التي حلت بالشرق بصفة مؤقتة.

ومع أننا سنرى الإجابة الكاملة عن هذا السؤال في بقية الكتاب، لكننا سنعرض هنا بعض النتائج مسبقاً. أولا، كان هناك تشرذم مطرد في مناطق الطرق التجارية البرية المتداخلة التي وحدها جنكيز خان في النصف الأول من القرن الثالث عشر، ثم تفرقت بين حلفائه في نهاية القرن. فهذه الفرق المتحاربة زعزعت الأمن النسبي الذي ساد حتى في عهد كوبلاي خان (الذي كانت أسرة بولو ترتحل تحت حمايته في جميع أنحاء آسيا الوسطى). وصمدت آسيا العربية في وجه الحملات الصليبية وبعد سقوط بغداد على أيدي المغول (١٢٥٨م) لكنها على ما يبدو لم تصمد أمام السلب والنهب الذي أصابها على يد تيمورلنك عام ١٤٠٠م تقريباً.

كما استمر ثراء مصر ودورها في التجارة العالمية بعد سقوط بغداد، فقد بلغت القاهرة ذروة الثراء في العقد الثالث من القرن الرابع عشر (أبو لغد، ١٩٧١م). ثانيا، الطاعون الذي انتشر من الصين حتى أوروبا في منتصف القرن المفجع بين ١٣٤٨ و ١٣٥١م فأهلك معظم المدن الواقعة على الطريق البحري الكبير للتجارة العالمية، وتسبب في اضطراب سلوكها المعتاد، وغير شروط التبادل التجاري بسبب الخسائر البشرية الكبيرة، وأوجد سيولة في الظروف العالمية سهلت التحولات الجذرية فأفادت بعضهم وألحقت الضرر ببعضهم الآخر (جوتفريد Gotfried ١٩٨٣م؛ مكنيل ١٩٧٦م).

ويمكن ملاحظة ذلك في أوروبا، حيث بدأت إنجلترا، وكانت من قبل في المناطق المتطرفة، تلعب دوراً أهم بعد الطاعون على اعتبار أن نسبة الضحايا فيها كانت أقل منها في القارة، وفي شبه جزيرة إيطاليا، التي عانت أفدح الخسائر بسبب علاقاتها التجارية الوثيقة بالشرق الأوسط. ومع أن إيطاليا في عصر النهضة استعادت عافيتها وحافظت المدن الإيطالية على ثرائها وحيويتها حتى بداية القرن السادس عشر وعلى سيطرتها على تجارة البحر المتوسط إلا أن البحر المتوسط لم يعد الطريق الأساس، ومن أسباب ذلك أن شرقي البحر المتوسط لم يعد البوابة الوحيدة إلى الشرق.

ومن اللافت أن السفن التابعة لدول المدن الإيطالية، هي التي فتحت في نهاية القرن الثالث عشر الطريق التجارية في شمال الأطلسي. وهذا ما أطلق رصاصة الرحمة على النظام العالمي الذي دام عدة قرون من الزمن. وفي نهاية القرن الخامس عشر "اكتشف" البرتغاليون، الذين تتمتع بلادهم بموقع استراتيجي على ذلك المحيط، الطريق البحرية إلى الهند بالإبحار جنوباً على السواحل الإفريقية من المحيط الأطلسي ثم شرقاً للدخول إلى بوابة المحيط الهندي المهم الذي ظل تحت سيطرة الأساطيل العربية والهندية (لكن لفترة قصيرة من الزمن). ولم يكن ذلك "اكتشافاً" بمعنى الكلمة، لأن كتب الملاحة البحرية العربية رسمت خرائط هذه المياه قبل البرتغاليين بمدة طويلة، (تيبتس

Tibbetts، ١٩٨١م)، كما أن الساحل، رغم أنه بترتيب معكوس من الشرق إلى الغرب (١) موصوف بأدق التفاصيل في تلك الخرائط بما لا يدع مجالاً للشك في أن البحارة العرب والفرس هم الذين داروا حول إفريقيا أولاً.

لكن السفن العربية والهندية لم تكن بقوة السفن الحربية البرتغالية التي ظهرت في مياههم في أوائل القرن السادس عشر، ففي نهاية العقد الأول من ذلك القرن احتل البرتغاليون سائر الموانئ الإفريقية على طريقهم، وألحقوا الهزيمة بالأسطول المصري الذي يحرس مداخل البحر الأحمر والخليج العربي، ومضوا إلى إقامة رؤوس جسور على الساحل الغربي من الهند، واستولوا على موقع مالاقا المهم الذي يحرس المضيق المهم الذي لا بد لجميع السفن المتوجهة إلى الصين أن تعبره مثل خرم الإبرة. لاحظوا أن كل هذا حدث قبل أن يتمكن البنادقة من إلحاق الهزيمة بالأتراك العثمانيين في معركة ليبانتو Lepanto (١٥٧١م)، وهي المعركة التي أكدت في رأي برودل سيطرة القوة الأوروبية، وقبل عام ١٥٥٩م، كانت المنعطف التاريخي الذي اختاره ولرشتاين.

أدى عدم البدء بالمراحل التاريخية المبكرة من القصة إلى تفسير عارض ومشوه ومجتزأ لنهضة الغرب. وآمل أن أصحح هذا المفهوم من خلال البدء في مرحلة سابقة من التاريخ قبل حسم النتيجة بوقت طويل. فالفترة بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر تمثل المرحلة الانتقالية، كما أن العوامل الجيوسياسية داخل بقية النظام العالمي هي التي أتاحت الفرصة أمام النهضة الأوروبية التي ما كان لها أن تتحقق لولاها، وهذا ما سنبحثه في الفصول اللاحقة.

لكننا قبل أن نمضي في هذه القصة – سنقوم باستطرادين – الأول يبين التناقض بين أوروبا في القرن الثالث عشر وأوروبا في القرن السادس عشر، لكي نبين مدى التحول الكبير الذي شهدته في تلك الفترة حتى وصلت إلى مركز الأحداث. أما

الاستطراد الثاني، فيناقش مسائل تخص المنهجية والمصادر والمشكلات التي لا مفر من مواجهتها عند إعداد كتاب له هذا الهدف الطموح.

نماذج أوروبية من القرنين الثالث عشر والسادس عشر
European Exemplas of The Thirteenth and Sixteenth Centuries

من الطرق المتبعة في شرح التغيير في العلاقات الأوروبية بالشرق بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر إظهار التباين في حياة اثنين من المفكرين البارزين وأعمالهما (ونهايتيهما) وهما روجر بيكون Roger Bacon الذي عاش في القرن الثالث عشر وفرنسيس بيكون Francis Bacon الذي عاش في القرن السادس عشر. فالفوارق بين حياتيهما تمثل بوضوح تغيرين جوهريين وهما تبادل المواقع بين الشرق والغرب، وتغير العلاقات بين الكنيسة والدولة في أوروبا.

ولد روجر بيكون حوالي عام ١٢٩٢م. كان فيلسوفاً وعالماً ومصلحاً اجتماعياً إنجليزياً بلغ ذروة إنتاجه الفكري بين عامي ١٢٤٧و ١٢٥٧م حين كان يبحث في فروع جديدة من المعرفة – بما فيها الرياضيات، والبصريات، والفلك، والكيمياء. اهتم روجر بيكون باللغات بصفة خاصة، ودعا إلى دراسة اللغات الشرقية الحية باعتبار أن ذلك وسيلة من وسائل كسب المعرفة من المسلمين في إسبانيا والشرق الأوسط. وكان يأمل في إصلاح التعليم في أوروبا من خلال إدخال المعرفة التي كانت متوافرة في هذه الحضارات "العليا".

ويتحدث سير ريتشارد سذرن Sir Richard Southern (١٩٦٢م، الطبعة الثالثة في عام ١٩٨٠م) عن مراحل ثلاث في الموقف الأوروبي من الشرق الأوسط. أما المرحلة الأولى التي يسميها "عصر الجهل"، فتمتد من عام ٧٠٠م تقريبا حتى عام ١١٠٠م، وكانت تقوم على الأساطير الدينية والاستنتاجات من الكتب المقدسة. وأما المرحلة الثانية فتبدأ مع الحملة الصليبية الأولى عام (١٠٩٩م) وهي التي أدخلت

قصصاً أكثر تفصيلاً عن العالم الإسلامي. وشهد النصف الأول من القرن الثاني عشر، ازدهار الكتابة عن "العرب المسلمين" وعن محمد صلى الله عليه وسلم، وعن الثقافة العالية والخصوم الشجعان الذين واجههم الصليبيون. ويصف سذرن تلك الفترة بأنها "قرن العقل والأمل"، وبحلول منتصف القرن الثاني عشر، كانت المعرفة الواسعة تحل محل الأساطير ولاسيما بعد ترجمة القرآن أخيرا عام ١١٤٣م[١٣] إلى لغة غربية. فمع ظهور تلك الترجمة أتيحت للغرب، وللمرة الأولى، أداة لدراسة الإسلام دراسة جدية (سذرن١٩٨٠م: ص ٣٧).

وفي القرن التالي، راود الأوروبيين الأمل بأن تتحول الشعوب التي طالتها الحملات الصليبية إلى المسيحية، وأن تكتسب الثقافة المسيحية مزيدا من القوة من خلال المعرفة الكامنة في الثقافات الإسلامية أو التي تنتقل من خلالها. لذلك كان لابد من النظر ضمن هذا السياق إلى اهتمام روجر بيكون في "اللغات الشرقية الحية" واعتماد القديس توماس أكوينس Thomas Aquinas (توما الأكويني) (حوالي ١٢٢٥ – ١٢٧٤م) على نقل العرب لأعمال أرسطو عن الأخلاق. وقبيل منتصف القرن الثالث عشر، تمت تدريجياً استعادة أعمال أرسطو عن الفلسفة الطبيعية، وما وراء المادية، والأخلاقية، والسياسية. ولقد تمكن أكوينس، بفضل توفيقه التام بين اللاهوت في المسيحية وفلسفة أرسطو من حل المعضلات حتى عصر الإصلاح في القرن السادس عشر. وبحلول عام ١٢٥٠م، وبالأخص بعد "اكتشاف" أوروبا للمغول، بدأ أمل أوروبا في تحويل العالم إلى المسيحية يتلاشى بعد أن استوعبت أوروبا الحجم الجغرافي وعدد السكان في العالم غير المسيحي. ويقول سذرن في هذا الخصوص (١٩٨٠م: ص ص ٤٢-٤٣):

> إن آثار "احتكاك أوروبا بالمغول" .... في الرؤية لدى العالم المسيحي الغربي كثيرة ومختلفة.... فالمغول وسعوا كثيراً من الأفق الجغرافي، وضاعفوا أضعافاً مضاعفة أعداد السكان في العالم... فقد قدر بطرس المحترم أن المسلمين يمثلون ثلث أو حتى نصف سكان العالم....ولكن بحلول منتصف القرن

الثالث عشر تبين أن هذه الصورة.... كانت مغرقة في التفاؤل. فقد كان هناك عشرة كفار أو مائة كافر مقابل كل مسيحي. ولم يكن أحد يعرف؛ وازدادت التقديرات مع كل زيادة في المعرفة. وبهذا أصبحت الحملة الصليبية إما مستحيلة تماما، أو بحاجة إلى إعادة تقوم جذري لأهدافها وأساليبها، وبقي العالم الغربي منقسما طوال العصور الوسطى بين هذين المعسكرين: إما أن الحملة الصليبية لا مبرر لها – أو الدعوة إلى حملة صليبية أفضل وأشد.

ولقد عاصر روجر بيكون ذروة هذا التحول في المعرفة الغربية بالعالم الخارجي ومواقفها منه.

وفي عام ١٢٥٧م، انضم روجر بيكون، كما جرت العادة آنذاك، إلى رجال الدين المسيحي وانسحب من الحياة الدنيوية في أكسفورد. وكتب إلى البابا كليمنت الرابع Clement IV يرجوه إقامة مشروع كبير – أو موسوعة بالمعرفة الجديدة في العلوم الطبيعية، فأثر الترجمات من العربية في تفكيره لا يمكن إغفاله. ويذكر سذرن في تعليقاته (١٩٨٠م: ص ٥٣) أن التغيير في الفلسفة الغربية:

كان إلى حد كبير نتيجة عمل جماعة صغيرة من المترجمين المتفانين في عملهم في طليطلة في الربع الثالث من القرن الثاني عشر. وقد قام هؤلاء المترجمون بإدخال أعمال الفلاسفة المسلمين مثل الكندي، والفارابي، وابن سينا وغيرهم إلى الغرب، ومكنوا الغرب للمرة الأولى من وضع يده على الفكر العلمي والفلسفي واليوناني ... وقد كان جزء كبير من هذه الأعمال متوافرا في اللاتينية في نهاية القرن الثاني عشر، لكن أفكار هذه الكتابات ومصطلحاتها لم تجد طريقها إلى علم اللاهوت اللاتيني قبل عام ١٢٣٠م تقريباً حين بلغ روجر بيكون سنا أهلته لممارسة عمله الجامعي [وردت هكذا] .... ولو رأى رجال الكهنوت من الجيل السابق اسم ابن سينا يذكر إلى جانب اسم أوغسطين لأصيبوا بالذعر، لكن هذا ما حدث بسرعة مدهشة، كما أن المفكرين المحدثين يكتشفون المزيد من معالم تأثير الكتاب المسلمين في علم اللاهوت في القرن الثالث عشر.

لقد كان روجر بيكون على وعي تام بهذه المؤلفات، كما تؤكد رسائله إلى البابا الحاجة إلى إحلال التعليم والوعظ محل الحروب والحملات الصليبية. ولتحقيق هذه الغاية، كان من الضروري اكتساب معرفة واسعة بلغات من ستوجه إليهم المواعظ

ومعتقداتهم. واستمر بيكون في نشر أفكاره حتى بعد وفاة البابا. فبين عامي ١٢٦٨ و١٢٧٨م، أنجز كمية هائلة من المؤلفات كوفئ عليها من قبل زملائه من رجال الدين بالاستنكار والسجن.

كان الدين عند روجر بيكون في القرن الثالث عشر مثل السياسة عند فرنسيس بيكون في القرن السادس عشر – أي أنه كان شهادة تثبت إحلال الدولة المستبدة في أوروبا محل الأوامر الدينية (انظر أندرسون Anderson ١٩٧٤ أ). أما فرنسيس بيكون، وكان فيلسوفاً وأديباً إنجليزياً ورئيساً لمجلس اللوردات في إنجلترا فترة من الزمن، فولد عام ١٥٦١م وتوفي عام ١٦٢٦م، فحياته إذن شهدت انحسار الإسلام وتربع أوروبا في القرن السادس عشر على عرش النظام العالمي النامي مدة طويلة من الزمن.

كانت علاقة روجر بيكون بالبابا حافلة بتطلعات وطموحات تبين أنها سراب، وهي أشبه بعلاقة فرنسيس بيكون العلمانية بالنظام الملكي. ففي عام ١٥٨٤م أصبح فرنسيس بيكون نائبا في البرلمان ومستشاراً سياسياً للملكة إليزابيث. وفي عام ١٥٩٧م نشر أولى مقالاته مع مؤلفاته الأخرى، لكن علاقاته الحزبية بلورد إسكس Lord Essex الذي حكم عليه بالإعدام عام ١٦٠٠م، أثارت غضب الملكة منه، لكن بيكون استعاد مكانته تدريجيا على أثر اعتلاء الملك جيمس الأول العرش عام ١٦٠٣م، وأهدى كتابه "*تقدم التعلم Advancement of Learning*" إلى الملك الجديد. وكان ذلك منهجا لإعادة تنظيم دراسة العلوم الطبيعية التي أصبحت في ذلك الوقت علوما محلية. وفي عام ١٦١٨م عين فرنسيس بيكون رئيسا لمجلس اللوردات، وفي عام ١٦٢٠م نشر كتابه "*المبادئ الجديدة في البحث العلمي Novum Organon*" وفي عام ١٦٢١م سجن في برج لندن على أثر اتهامه بالرشوة، ومع أن الملك خفض عقوبته فيما بعد، إلا أنه لم يعد إلى البرلمان مطلقا وأمضى السنين الأخيرة من حياته في نشاطات علمية هادئة. لاحظوا أوجه الشبه والخلاف. فأوجه الشبه البارزة هي الالتزام بالعلوم الطبيعية، والطلب من

السلطات دعم خططهما، والعار الذي لحق بكليهما نتيجة ذلك. أما أوجه الخلاف فتسترعي الانتباه من جوانب عدة. فروجر بيكون كانت توجهاته دينية، لكن توجهات فرنسيس بيكون كانت علمانية صرفة. وكان روجر يأمل بإقناع البابا، أما فرنسيس فقدم التماسه إلى الملكة. لكن الاختلاف الأهم كان في مواقف كل منهما من التعلم. ولما كان روجر يرى أن شمس المعرفة تسطع من الشرق فقد اهتم باللغات الشرقية والإسلام. أما فرنسيس فكان يرى أنه لا يمكن اكتساب شيء من الآخرين؛ وافترض أن المعرفة يجب أن تكون جديدة، وأن تكسب محلياً. وليس أدل من هذا على مدى التغيير الذي حدث بين موقعي الشرق والغرب في فترة القرون الثلاثة التي تفصل بين الاثنين.

بعض المشكلات المنهجية في تدوين التاريخ
Some Historiographic Methodological Problems

صحيح أن بإمكاننا استعمال استعارات، مثل الاستعارة "البيكونية"، للدلالة على التغييرات الواسعة، إلا أن من الصعب أن نجعل التفاصيل واضحة وقابلة للمقارنة. فتحقيق ذلك رهن بتقويم مصادر متنوعة من المعلومات، وبناء صورة مركبة صادقة عن النظام العالمي كما كان في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر. أما الأحكام فترتبط بالماضي بأنواع متباينة من المعلومات ارتباطاً لا انفصام له، وبالمستقبل بقصة مركبة لا تفسر نفسها بنفسها، بل يجب أن تبني من قطع وبقايا قطع بعضها أصدق من بعض. وتبين أن هذه المشكلة تقف عقبة كأداء في سبيل إنتاج هذا الكتاب أكثر مما تصورت، وكانت هناك عقبتان وقفتا حجر عثرة بشكل خاص.

الأولى هي التباين الكبير بين الثقافات في ذلك الوقت حول المعلومات الجديرة بالتدوين، ومكان حفظها، (والمادة التي تكتب عليها، على اعتبار أن ألواح الصلصال تدوم أكثر من سعف النخيل)، والتفاصيل التي تم إدخالها ومدى دقة تدوينها. ففي دراسة مقارنة مثل هذه، حيث يرغب المرء في الظروف المثالية في الحصول على

معلومات موثوقة ومتجانسة، من المحبط أن نرى وثائق ثمينة في مكان واحد دون أن يكون لها مثيل في مكان آخر، أو، وهذا أسوأ، أن نرى أن كل المعلومات قد اندثرت (كما هي الحال في ماليزيا). وأنا أدعو هذه المشكلة "مشكلة المعلومات".

ثانياً، من الضروري أن نتوخى الحذر في استخدام المعلومات حين نعثر عليها. فبعض المواد الأولية المغرية والمتوافرة لإعادة بناء عالم الماضي هي روايات كتبها أناس عاشوا في ذلك الزمن. أما الفجوة بين هذه الوثائق "والعالم الحقيقي" (المشابه لما هو موجود في بحث يقوم على المسح الشامل) فأنا أدعوها "مشكلة الشهادة". والتحدي المنهجي الكبير الذي يواجهنا، بعد أن نفقد الأمل بأن تلك الشهادة تخبرنا بالحقيقة — هو استخدام شهادة مشوهة وانتقائية لتكون طريقة أخرى "لقراءة" ما كان يجري. وقد دعوت هذه المشكلة "مشكلة المنظور". وتركزت إستراتيجيتي على نقل وجهات النظر، آخذة في اعتباري كيف كان كل مجتمع ينظر إلى ذاته، وحاولت أن أحصل على منظور " أكثر موضوعية " من خلال مقارنة مختلف الآراء المتعلقة بحقيقة واحدة.

مشكلة المعلومات

كل تحليل مقارن يواجه على الفور بمعضلة الحصول على معلومات مقارنة. ولعل أولوية الثقافة تتجلى هنا في أوضح صورها وبشكل يسبب الإحباط. فبعض المجتمعات شغلت نفسها بالأرقام والتعداد وبتسجيل الأحداث والناس والعمليات التجارية. وفي المقابل نجد أن السجلات المكتوبة عند مجتمعات أخرى لا تعكس مثل هذه الاهتمامات، مع أنها عددت بدقة متناهية عناصر يجدها المؤرخون الذين أتوا في مراحل لاحقة لا تستحق الاهتمام ؛ أو أن مثل هذه السجلات اختفت كلية تقريباً.

وفي هذه الدراسة، أعياني الحصول على معلومات مقارنة تخص كل مجتمع من المجتمعات التي توطدت بينها العلاقات في القرن الثالث عشر. فمن جهة نرى أن في جنوة والصين التزاما بالتسجيل والتعداد. فهناك آلاف الوثائق الموثقة/ المصدقة رسمياً

التي أبرزها تجار جاوة، لا في بلدهم وحسب، بل في المراكز التجارية في الخارج تقدم إلى الباحث في العمليات التجارية كما هائلاً يستحيل إدخاله بشكل كامل. (هذه الوثائق المتعلقة بالعمليات التجارية مع فلندرة قد جمعتها دوهيرد Doehaerd في مؤلف ضخم من ثلاثة أجزاء، ١٩٤١م وما بعد). أما الصينيون فيبدو أن سجلاتهم المكتوبة لم تقتصر على حفظ أقدم سجلات السكان في العالم، بل ضمت أيضاً وثائق أولية كتبها موظفون؛ وحتى إذا لم تتضمن هذه الوثائق نوع السلع المتبادلة وكميتها، فإنها تصف بالتفصيل العمليات البيروقراطية اللازمة لممارسة التجارة الخارجية.(١٤)

وفي الطرف المقابل كان هناك ثلاثة مشاركين في التجارة في القرن الثالث عشر — وهم المغول في آسيا الوسطى، والإمارات الممتدة على طول مضيق مالاقا، والأقطار الإسلامية في المرتبة الأخيرة. أما المغول فلم يتركوا سوى سجل متواضع يركز بالدرجة الأولى على الحملات العسكرية، وتداول الحكم بين الأسر، والفتوحات. ولم نستطع الحصول على معلومات جوهرية بالنسبة إلى الدراسة الحالية إلا من مصادر ثانوية مثل الرحالة وماركو بولو.

أما بالنسبة إلى الإمارات المنتشرة على طول مضيق مالاقا فإن طبيعة الأرض (وهي غابات استوائية)، وغياب الموانئ الجذابة (الذي أدى إلى الأسواق التجارية المهاجرة بدلاً من مدن مشيدة وعامرة لها سجلات دائمة)، وعوامل أخرى أيضاً، أدت في رأي بول ويتلي Paul Wheatly إلى غياب كل الأدلة الأخرى باستثناء النقوش الحجرية منها.

وأخيراً، وفي العالم الإسلامي، كان من نتائج ميل العلماء للبقاء "فوق" التجارة وحسب أن ظهر تباين بين ما جرى تدوينه للأجيال اللاحقة (وبالدرجة الأولى المسائل الفقهية، والفتاوى، وتواريخ الملوك والأعيان) وما يريد مؤرخ اقتصادي معاصر أن يجده محفوظاً. وفي الاقتباس التالي توضيح لما يبدو أنه رفض لا مبرر له لأهداف هذه الدراسة:

صديقي الغالي ومهجة كبدي: إن ما تطلبه مني صعب وعديم الفائدة. صحيح أنني قضيت كل أيامي في هذا المكان، لكني لم يسبق لي أن عددت البيوت ولا استعلمت عن عدد السكان. أما فيما يخص ما يحمله امرؤ على بغاله وما يخبئه آخر في عنابر سفينته فلا شأن لي به. وفوق هذا وذاك، وفيما يخص تاريخ هذه المدينة، فالله وحده يعلم مدى الاضطراب الذي عانى منه الكفار قبل وصول كلمة الإسلام، ولم يكن لنا مصلحة في البحث في هذا الموضوع. يا روحي، يا حكمي، لا تبحث فيما لا يعنيك[١٥].

مثل هذا الموقف من الأمور الحياتية اليومية يضع عقبة كأداء أمام الباحث المعاصر. ومن حسن الحظ أن سجلات القضايا الدنيوية مثل ما يحمله الناس على بغالهم أو ما يخزنونه في عنابر سفنهم وصلتنا بصورة مفككة، ولو من خلال أنموذج مشوه إلى حد كبير. ففي القاهرة القديمة، وهي منطقة تجمع لليهود المصريين في العصور الوسطى، كان هناك مخزن يرمي فيه اليهود كل الأوراق المكتوبة اعتقاداً منهم أن إتلاف هذه الأوراق قد يؤدي إلى إتلاف اسم الله عن غير قصد. وكانت في ذلك المخزن (الجنيزة) سجلات تتعلق بالتعاملات اليومية أهملتها السجلات الحكومية واحتقرها الكاتب الذي اقتبسنا منه النص السابق. ومن دراسة دؤوب لهذه القصاصات الورقية، تمكن جواتين (انظر الفصل السابع) من إعادة بناء كثير من عناصر حياة اليهود في القاهرة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وحصل على معلومات حول تجارتهم مع إسبانيا، وشمال إفريقيا، وبلاد الشام، وحتى مع الهند. كما استطاع أن يوسع آراءه بحيث شملت السكان المسلمين، على اعتبار أن ندرة الورق آنذاك دفعت الناس إلى استخدامه مرات ومرات. وهكذا كان يرى على ظهر ورقة فيها بيانات مهر عرس يهودي، فاتورة بيع لأحد المسلمين أو اتفاقية إيجار.

لقد استطاع مفكرو الشرق الأوسط أن يعيدوا بناء الحياة الاقتصادية من خلال وثائق أعدت لأغراض مختلفة تمام الاختلاف. وهكذا نرى أن وثائق خاصة بالوقف، تضع أملاكا في عهدة أسرة أو مؤسسة دينية مثل المدارس أو المساجد، يمكن أن

تستخدم في إعداد لائحة بالأسر الثرية أو مواقع المرافق العامة، كما فعل لابيدوس Lapidus في حلب ودمشق في القرن الرابع عشر (١٩٦٧م). ومن الممكن استخدام السجلات التاريخية وسجلات الوفيات للتعرف على الأسر المهمة التي كانت تمارس تجارة الجملة كما فعل ويت Wiet بالنسبة إلى تجار "الكارم" المصريين (١٩٥٥م)، أو تتبع التفاعل بين علماء الدين وأصولهم وأسفارهم، كما فعل بتري Petry بالنسبة إلى شخصيات القرن الخامس عشر (١٩٨١م). فحتى النقود المعدنية – انتشارها، وتخفيضها، أو قبولها، يمكن أن تقيم الدليل على الرفاهية والانحطاط. زد على ذلك، أن من الممكن استخدام التغييرات الكبيرة في حجم المستوطنات أو عددها كمعايير غير مباشرة لقياس التوسع والتقلص في أعداد السكان (انظر الشكل الخامس عشر في الفصل الحادي عشر).

ومجمل القول، إن نقص المعلومات جعل من الصعب تتبع مستويات العيش في المناطق التي اخترناها للدراسة. وكثيراً ما رأينا كيف كانت الأحكام تحل محل ما يدعوه علماء الاجتماع "المعلومات الصلبة". وفي هذا تهور لا يقل عن قبول الأرقام كما هي، لا لشيء إلا لأنها تبدو "علمية". ومن الحكمة أن نتذكر مقولة سير جوسيا ستامب Josiah Stamp، وكان مختصا في الإحصاء يعمل في قسم ضرائب الدخل في إنجلترا بين ١٨٩٦ و١٩١٩م:

> إن الحكومة حريصة على تكديس الإحصاءات. فهي تجمعها، وتضيف بعضها إلى بعض، وترفعها إلى القوة س ثم تأخذ الجذر التكعيبي وتصنع منها أشكالاً رائعة. لكن عليك ألا تنسى مطلقاً أن كل رقم من هذه الأرقام يأتي قبل كل شيء من مراقب القرية الذي يسجل ما يروق له.
>
> إنني أعتقد أن من الواجب إطلاق الأحكام الشخصية عند تفسير الأرقام الموجودة في الوثائق بالقدر الضروري ذاته الذي نمارسه في غياب هذه الأرقام. فلا المعلومات ولا الشهادة، كما سنرى لاحقا، مرآة صادقة للعالم.

مشكلتا الشهادة والمنظور

إن قصة الثورة التجارية الأوروبية في القرن الثالث عشر مبينة من خلال الوثائق الأوروبية (وأغلبها إيطالية)، فهي إما وثائق تجارة أو وصايا وعقود *قراض* commenda، أو وثائق سفر. فالمادة الأوروبية الجنوبية صريحة تماماً بشأن العلاقات المباشرة بين تلك المنطقة وبقية مناطق البحر الأبيض المتوسط. أما العلاقات بالعالم الخارجي وبالتحديد بالهند والصين وما بينهما – فيكتنفها الغموض. ومن المعروف أن الوسطاء في موانئ البحر المتوسط والمراكز التجارية لعبوا دوراً في شحن البضائع من الشرق الأقصى (مثل التوابل، والخزف...إلخ). لكن المناطق التي كانوا يتاجرون معها ظلت حتى وقت متأخر مجهولة تماماً. لذلك، لا ينتظر من الوثائق الأوروبية أن تصف الروابط التجارية المهمة بين الوسطاء المسلمين والمراكز المدنية في الهند والصين التي كانوا يتاجرون معها لسببين، الأول هو كونها مناطق مجهولة نسبياً، والثاني أنها لم تكن تحظى بالاهتمام حتى لو كانت معروفة.

وتعد قصة الرحالة ماركو بولو مثالاً واضحاً على ذر الرماد في عيون الأوروبيين بهدف تشويه صورتنا في النظام العالمي في القرن الثالث عشر إلى حد بعيد. وها هي أيلين باور Eileen Power (الطبعة الثانية ١٩٦٣م: ص ٤٣) تعد مشهداً أوروبياً لدور البندقية في النظام العالمي حين انطلق ماركو بولو في رحلته إلى الصين تقريباً:

> كانت الحياة حلوة رائعة بالنسبة إلى أولئك الأمراء التجار في سنة الخير ١٢٦٨م. ففي تلك السنة كان التجار في المخازن الحجرية الضخمة التي تحيط بها مياه القنوات يفحصون أكياس القرنفل ومسحوق جوزة الطيب، وجوز الطيب، والزنجبيل من الهند، وأحجار الشطرنج العاجية من الهند الصينية، والعنبر من مدغشقر، والمسك من التيبت. وفي تلك السنة كان تجار الأحجار الكريمة يحددون أسعار الماس من جولكوندا Golconda، والياقوت واللازورد من بادخشان Badakhshan واللؤلؤ من مصائده في سيلان؛ أما تجار الحرير والموسلين والقماش المقصب فكانوا يكدسون بضائعهم القادمة من بغداد ويزد ومالابار والصين. في تلك السنة، كان الشبان على الريالتو Rialto يحتكون برجال من

كافة أقصاع الأرض، ويستمعون إلى قصص الرحالة من كل حدب وصوب ثم ينتقلون فجرا على صفحات القنوات في قواربهم الجندولية ؛ أما صبايا البندقية بشعرهن الأحمر، اللواتي أحب تيشان رسمهن بعد ذلك بعدة قرون، فكن يتهادين على أدراج قصورهن الرخامية صعوداً وهبوطاً، بملابس صنعت من البروكار الإيراني ويفوح من أيديهن الصغيرة عبق العطور العربية.

كان والد ماركو بولو وعمه قد غادرا البندقية عام ١٢٦٠م ورجعا بعد ذلك بتسع سنين بقصص خيالية عن حياتهما في بلاط كوبلاي خان، زعيم إمبراطورية المغول الشرقية الذي يقيم في الصين Cathay. وكانا قد أرسلا عائدين إلى إيطاليا ومعهما رسالة من الخان إلى البابا. بعد ذلك بسنتين انطلقا مرة أخرى باتجاه الشرق، مصطحبين معهما هذه المرة ماركو الشاب. بعد ذلك بسنوات، وبعد عقود عدة من الإقامة في الشرق، زج الجنويون ماركو في السجن. ولتمضية الوقت أخذ يقص أخبار مغامراته الجغرافية إلى زملائه في السجن فدونوها. وذاع صيت ماركو بولو بوصفه أول من اكتشف الشرق. وكما سنرى لاحقاً، لم يكن ماركو بولو أول من اتصل بالشرق (انظر دي راشفيلتز de Rachewiltz ١٩٧١م، ودوسون Dawson ١٩٨٠م للاطلاع على الرحالة الذين سبقوه) ؛ لكنه كان أول من كتب مذكراته بمحض الصدفة.

لكن أنى يكون لهذا المصدر مثل هذه الأهمية في المعرفة الأوروبية بالشرق؟ القصة متشابكة، وتفاصيلها لا تحكى بحسب تسلسلها الزمني، بل بصيغة الأطلس الجغرافي. وتصف القصة خطوط سيره المختلفة مدينة مدينة، وصحراء صحراء. وما يحكيه لا يعكس ما مر به وحسب، بل ما أراد هو أن يراه. فقراءة النص، لا بصفته وثيقة أصلية تقدم صورة حقيقية، بل بصفته وصفاً لما أثار اهتمامه أو لما ضرب صفحاً عنه، والوثائق التي حصل عليها بمحض الصدفة هي ما يعطي الباحث في التاريخ انطباعا شديد الاختلاف عما يخرج به من الروايات التاريخية بصورة عامة.

خذ على سبيل المثال اهتمام ماركو بولو بأنواع النسيج. فكثيراً ما يذكر أن مدناً في الشرق تمارس التجارة، لكنه مع ذلك لا يذكر بالتفصيل من المصنوعات سوى الأقمشة. فهل يعزى هذا يا ترى إلى أن أسرته كانت تتاجر بالأقمشة وأن البندقية كانت مهتمة باستيرادها بالدرجة الأولى، أم أنه كان يأخذ الصناعات الأخرى كافة على أنها من المسلمات؟ ثانياً، هناك اهتمامه بالتوابل ومناطق زراعتها. وهذا مفهوم أكثر على اعتبار أن التوابل كانت حتى ذلك الحين أهم البضائع المستوردة إلى أوروبا من الشرق الأقصى. لكنه بدا حانقاً بالفعل حين رأى أن بعض التوابل الثمينة والنادرة في أوروبا، متوافرة بكثرة في أماكن أخرى. أما الأحجار الكريمة فتأتي في المرتبة الثالثة من اهتماماته. ومن الموضوعات المتكررة في مناقشته لمسألة الحجارة الكريمة ومنها اللؤلؤ وغيره، أن الحكام في الشرق كانوا باستمرار "يقيدون التجارة" من خلال وضع حدود على الكميات التي يسمح باستخراجها أو تداولها، غالباً من خلال احتكار ملكي. وللذهب نصيب من حكاياته أيضاً. من هنا نتبين أن ماركو بولو لا يصف إلا ما يهم التاجر الأوروبي بشكل مباشر من زراعة الشرق الأقصى وصناعته، واضعاً نصب عينيه "قيمة" هذه البضائع في بلده.

ويقابل اهتمام ماركو بولو ببعض السلع إهماله لسلع أخرى بشكل انتقائي. ويبرز في رواية ماركو بولو عن الموانئ في الصين، والملايو، وإندونيسيا والهند ذكر تجار أجانب بصفة عارضة (ويصفهم بعبارات متنوعة مثل "عباد محمد" و"المسلمون العرب Saracens" و"الوثنيون")* الذين كانوا يلزمون أحياءهم أو شوارعهم في تلك المدن. ولكن من هم؟ وبماذا يتعاملون؟ وهل يقيمون في الموانئ أم يسافرون ذهاباً وإياباً مع بضائعهم؟ وما هي علاقتهم بالبلد المضيف؟ ومن أي البلدان هم؟ مثل هذه

* هذا يدل على مدى جهله بالمسلمين. (المترجم)

التساؤلات لا تحظى باهتمام ماركو بولو. فهو لا يسأل عن هؤلاء التجار؛ ولا يتعامل معهم على الإطلاق، لذلك فإن روايته لا تقدم لنا أية معلومات عن التجارة النشطة التي كانت رائجة بين الشرقين الأدنى والأقصى.

إنني أثير هذه النقطة لأبين أن روايات الأوروبيين، بما فيها رواية ماركو بولو، والتي انتشرت من خلال مؤرخي أوروبا في العصور الوسطى الذين اعتمدوا اعتمادا شبه كلي على الوثائق التي أعدت في الغرب مسؤولة عن التعريف المشوه للقرن الثالث عشر بصفته عصر الثورة التجارية.

من هنا كانت العلاقة الوحيدة بين مشكلة الشهادة ومشكلة المنظور. فالتاريخ يعتريه التشويه حتماً بسبب وجهة نظر المؤرخ، ولأن المصادر المحلية لا تروي ما حدث أو ما كان موجوداً بالفعل، بل تروي ما أراد أحدهم أن يذكره وما عرف أنه "حقيقي" بصرف النظر عما إذا كان ذلك صحيحاً أم لا.

ويمكن إيضاح هذا من خلال مثالين - أحدهما يتعلق بالتقويم، والثاني "بالحقائق الواقعية." أولاً، من الممكن تفحص وجهات نظر "الآخر" حسبما تبدو في المصادر الأولية للعصور الوسطى، ومنها مثلا نظرة الشرق والغرب أحدهما إلى الآخر عبر الحدود التي أقامتها الحروب الصليبية. قارن بين كتاب كري Krey المحقق *الحملة الصليبية الأولى، روايات شهود عيان ومشاركين* *The First Crusade, the Accounts of Eye Witnesses and Participants* (١٩٢١م، طبعة جديدة ١٩٥٨م) بترجمة معلوف التي ظهرت مؤخراً بعنوان *الحروب الصليبية في نظر العرب* *The Crusades through Arab Eyes* (١٩٨٤م)، أو قارن إعجاب ماركو بولو بالشرق بعنوان جانبي كتبه تشاو جو - كوا Chau Ju-Kua وهو موظف في أحد الموانئ الصينية في القرن الثالث عشر في وصف "أراض وشعوب غريبة". ويسمي كتابه وصفا للشعوب البربرية، ويقصد بهم العرب بالدرجة الأولى على اعتبار أنه لم يكن قد قابل أي أوروبي (الترجمة الإنجليزية ١٩١١م). أو اقرأ ما

كتبه المؤرخون الصينيون والمغول مترجما في كتاب برتشنايدر *Bretschneider* *بحوث في العصور الوسطى من مصادر شرق آسيوية* *Medieval* Reasearches from Eastern Asiatic Sources (١٨٧٦-١٨٧٥م) لمعرفة كيف ينظر الشرق إلى العالم.

أما بالنسبة إلى المسلمات فالأمور أوضح، ولو أنها لا تقل تحيزاً. فحين يقول تشاو جو – كوا إن سلعاً معينة كانت تستورد إلى الصين من مناطق محددة، يتضح لنا أن معلوماته خاطئة. فمن الواضح لمراقب خارجي أن التجار الأجانب الذين قابلهم كانوا في أغلب الأحيان يتحاشون ذكر مصادر تموينهم، حتى لا يتخطى الصينيون وسطاءهم ويتعاملوا مع الأماكن التي جاءت منها السلع بشكل مباشر. أما اليوم فمن السهولة بمكان معرفة المصدر، فهذه التوابل والبضائع على تنوعها تباع في أماكن أخرى لا تحرص على إخفاء مصادرها.

ومن الممكن استخدام شح المعلومات في حد ذاته كمؤشر حساس على المنظور العالمي، لاسيما حين يطرح بنية سليمة. فمن الممكن مثلا استخدام المعلومات غير الدقيقة التي يقدمها الجغرافيون العرب أو الرحالة الأوروبيون في العصور الوسطى في رسم خريطة دقيقة نسبياً للعالم كما عرفوه شخصياً أو أخذوه عن معلميهم الذين خاضوا التجارب بأنفسهم. فالقصص الخيالية عن أناس لهم وجوه كتاب (الإدريسي حول جزر الأندمان مثلاً) أو المخلوقات الأسطورية التي تدعى تشن – تشن والمكسوة بالشعر لكنها بلا ركب (والتي قال الأخ وليم الروبركي William of Rubruck إن دماءهم مصدر الصباغ الأحمر المستعمل في الأقمشة الصينية)، توضح أن المناطق الموصوفة تقع وراء تجارب المعاصرين. والشيء ذاته ينطبق على الحكايات الصينية عن غنم الماء الذي يكسوه القطن بدلاً من الصوف، أو حكايات الغرب عن أشجار صينية خاصة أوراقها مغطاة بخيوط الحرير تشير إلى أن كلا الفريقين لم يشاهد فعلاً المادة الخام، على الرغم من أن كليهما على علم بمنتجات الآخر لأنه كان يستوردها.

لذلك فإننا نزمع استعمال مواد تعكس المنظور بوصفها معلومات إضافية – لكن بعد تقويم أهميتها إما لكونها انعكاسا "للعالم" أو انعكاسا لتشوه في منظورها.

مخطط الكتاب

Plan of the Book

ليس ثمة نظام عالمي يمكن وصفه بأنه شامل بمعنى أن جميع الأجزاء تتمفصل بعضها مع بعض بالتساوي، بصرف النظر عما إذا كان دورها مركزياً أو هامشياً. فالعالم، حتى في يومنا هذا، وهو في تكامل أكثر من ذي قبل، مجزأ إلى نظم فرعية أو مناطق فرعية مهمة مثل نظام شمال الأطلسي (أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا) وحوض المحيط الهادي (اليابان وتايوان، وكوريا، وإندونيسيا، وماليزيا...إلخ)، و"المعسكر الاشتراكي – وهو الصين، ما فتئ يمثل نظاما بحد ذاته، ثم هناك العالم العربي في شمال إفريقيا وغرب آسيا. وربما كان لكل من هذه النظم الفرعية مركز ثقله الخاص الذي يحوي دولة متجانسة يتولى اقتصادها وضع شروط التجارة للدول الدائرة في فلكها. فما دعاه فريدمان Friedman و ولف Wolff "دول المدن" (١٩٨٢م) موجود داخل هذه الأماكن المسيطرة، أو القادرة على الوقوف بمفردها كما هي الحال في هونغ كونغ وسنغافورة. فمثل هذه المدن تسبب نزيفاً في مناطقها الداخلية النائية، فتسحب الفائض لا من المناطق الريفية وحسب، بل من عواصم الدول الدائرة في فلكها أيضاً.

لكن فوق سائر هذه النظم الفرعية الإقليمية نظام عالمي شامل يؤثر في مدن العالم التي تزداد أحجام التعاملات فيما بينها. ومن اللافت أن فريدمان و ولف رسما خريطة مدن العالم اعتماداً على خريطة أساس حصلا عليها من شركة الطيران اليابانية. فالإسقاط القطبي يطمس الانحياز المألوف نحو الشرق أو الغرب الذي نراه في الإسقاط المركاتوري، أما الطرق الجوية فتبين بدقة مدى "مركزية" مدن بعينها من مدن العالم.

أما في القرن الثالث عشر، فقد كانت هناك نظم فرعية أيضاً (محددة باللغة، والدين، والإمبراطورية) تسيطر عليها مدن إمبريالية أو مدن أساس وتغذيها جيوب تجارية ليس لها مناطق إسناد أو تموين رئيسة. ومع أن التفاعل فيما بينها لم يكن بالكثافة التي نراها اليوم، إلا أنه كان كافياً لتحديد معالم النظام الكبير. ولم تكن تلك المدن مرتبطة بعضها ببعض بالخطوط الجوية، بل بالخطوط البحرية، والأنهار والطرق البرية العظيمة التي كان بعضها مطروقاً منذ أقدم العصور. أما الموانئ والواحات فكانت تقوم بدور صالات المطارات اليوم، أي الجمع بين الناس والبضائع من كل فج عميق.

وبالنظر إلى تقنيات النقل البدائية في العصور الغابرة، فإن القليل من مدن العالم على طرفي النظام كانت تمارس التجارة فيما بينها. وكان من الضروري تجزئة الرحلة جغرافيا، حيث كانت المراكز بين المواقع المتطرفة بمثابة مناطق للشروع في العمل ونقاط تبادل للبضائع المرسلة إلى أسواق نائية. كما لم يكن العالم "القرية العالمية" التي نعرفها اليوم، التي تشترك بأهداف المستهلكين والعمل على خط التجميع في اقتسام دولي هائل للعمل. فمن النادر إذن، ولو أنه موجود بالفعل، أن يتم إنتاج سلعة بشكل جزئي في مكان وإنهاؤها أو تجميعها في مكان آخر. لقد كانت النظم الفرعية في القرن الثالث عشر مكتفية ذاتياً أكثر مما هي عليه اليوم، وبالتالي كانت أقل اعتماداً بعضها على بعض في البقاء والاستمرار. ومما يسترعي الانتباه فعلا أن قسطا كبيرا من التجارة استمر دون انقطاع رغم الصعاب والمعوقات التي واجهتها بين مختلف الأماكن النائية.

كانت هناك ثمانية نظم فرعية متصلة بعضها ببعض، ويمكن تجميعها في ثلاث دوائر كبرى وهي أوروبا الغربية، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى. (انظر الشكل رقم (١) للاطلاع على الأشكال العامة لهذه النظم الفرعية ومواقع المدن التي لعبت أدواراً مهمة فيها). والكتاب مرتب بحسب هذه النظم التي سنتناولها الواحد تلو الآخر. ففي الباب الأول أبدأ بالنظام الفرعي في أوروبا ثم أنتقل شرقاً مع أن هذا الترتيب ليس له مبرر يقوم

على مفاهيم بعينها. لكن بما أني أسعى إلى دحض الادعاء بأن أوروبا متفوقة ذاتياً، فإن من المهم بادئ ذي بدء أن أرسخ المستوى البدائي نسبياً لتطورها في العصور الوسطى.

بحلول منتصف القرن الثالث عشر، شكلت ثلاث عقد أوروبية معا دائرة تبادل تجاري واحدة؛ وهي الوسط الشرقي من فرنسا، حيث كانت تقام أسواق شمبانيا الموسمية في أربع مدن - هي مراكز التجارة والإنتاج في تروي وبروفنس والمراكز التجارية في بار - سير - أوب ولاني (التي سنناقشها في الفصل الثاني)؛ ومنطقة إنتاج المنسوجات في فلندرة، حيث كانت بروج Bruges أهم المراكز المالية والتجارية وجنت Ghent أهم المدن الصناعية (وسنغطيهما في الفصل الثالث)؛ والموانئ التجارية الدولية على الجانبين المتقابلين من شبه جزيرة إيطاليا - جنوة في الغرب والبندقية في الشرق (وسوف نعرض لهما في الفصل الرابع).

ولا بد من الاعتراف بأن هذه العقد الثلاث لم تكن الوحيدة بين شركاء الاقتصاد العالمي الأوروبي النامي، كما يتبين لنا من لائحة التجار الأجانب الذين كانوا يترددون عليها. لكني اخترت هذه المجتمعات لأن كلاً منها كان ملتقى التجار من كل حدب وصوب، ولأن التجارة غير المحلية التي شكلت أساس رفاهيتها كانت متداولة بينها. أما الأجزاء الأخرى من النظام في ذلك الوقت فيمكن اعتبارها بالتأكيد توابع أو تشعبات متصلة بالدائرة المركزية، لكن بخيوط أرفع وأكثر استقامة. ولو تصورنا دائرة التجارة مثل شبكة، لكانت مدن أسواق شمبانيا، ومدن فلندرة، وموانئ إيطاليا هي اللب لكثافة اتصالاتها، وتعدد ارتباطاتها، وسعة امتدادها.

وبسبب هذا الامتداد الواسع، لا جدوى من معالجة النظام الفرعي الأوروبي الأول في معزل عن النظام الفرعي (الثاني) العابر للبحر المتوسط الذي يربط الموانئ الإيطالية بغرب آسيا. فحين نناقش تجارة الشرق الأوسط في الباب الثاني، لن نستطيع أن نترك الإيطاليين وراءنا؛ فقد أسسوا ثلاثة جسور مهمة في الشرق الأوسط.

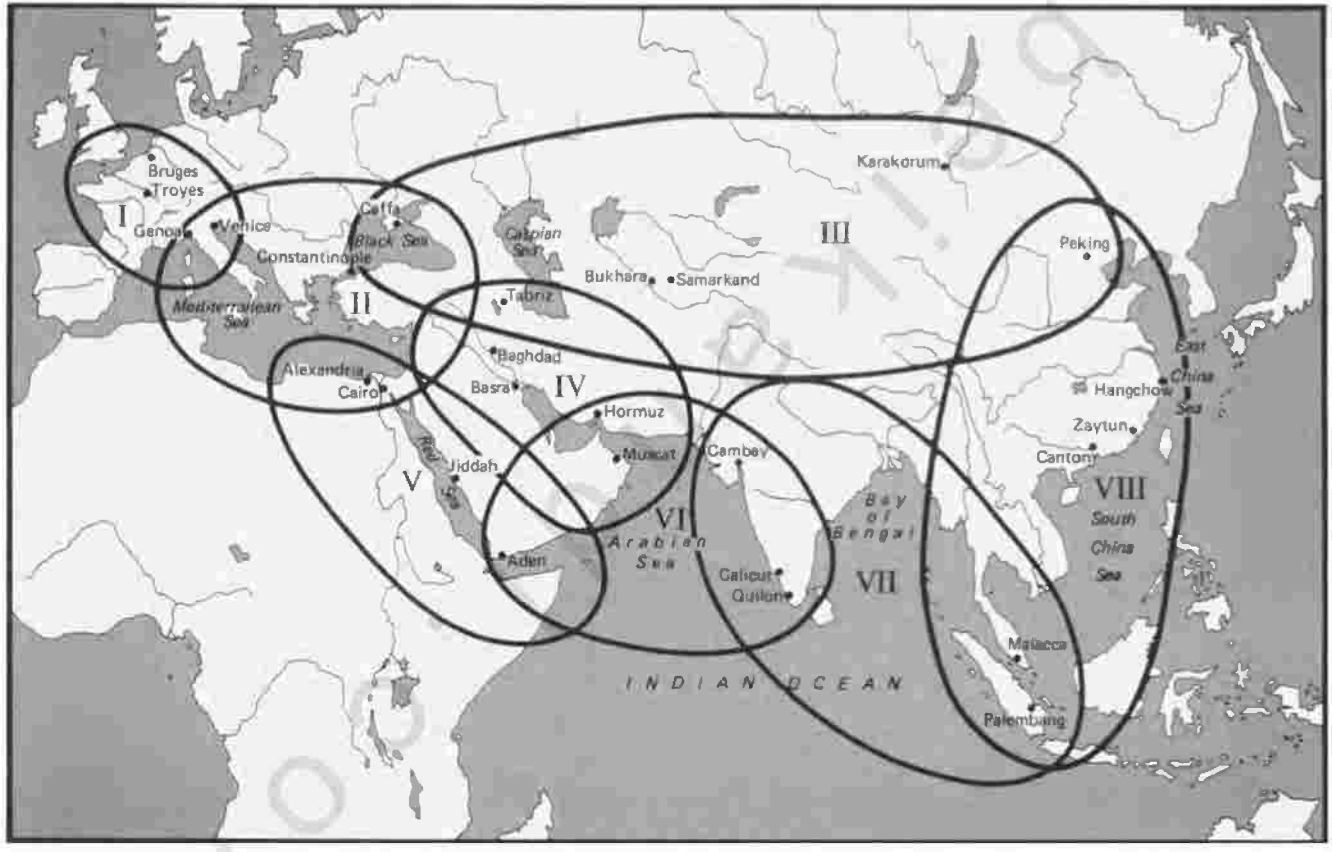

الشكل رقم (١). الدوائر الثماني للنظام العالمي في القرن الثالث عشر.

كان أحد هذه الجسور على البحر الأسود حيث نشأ نظام فرعي ثالث يربط القسطنطينية بالصين. أما الدائرة البرية، التي تدين شبكتها في القرن الثالث عشر بالكثير إلى توحيد آسيا الوسطى تحت المغول، وإلى فتحهم الصين ذاتها، فسوف نتناولها في الفصل الخامس.

والجسر الثاني يقع على امتداد ساحل فلسطين، حيث جعلت الممالك الصليبية المؤقتة أوروبا على اتصال بنظام فرعي رابع يمتد براً إلى بغداد قبل أن يتفرع إلى فرعين: الأول ينطلق باتجاه الشمال الشرقي ليلتقي مع دائرة القوافل في آسيا الوسطى — والثاني ينطلق جنوباً نحو المحيط الهندي عن طريق الخليج العربي. وتضم دائرة التجارة هذه الموانئ العديدة التي انتشرت على طرفي الخليج (مثل هرمز وصيراف) أو التي تقع على امتداد السواحل الجنوبية للجزيرة العربية (مثل عدن). والفصل السادس يصف هذا النظام الفرعي.

لقد بذل الأوروبيون قصارى جهدهم لإقامة جسر ثالث على ساحل شمال أفريقيا في مصر، لكنهم بعد الهزيمة النكراء التي منيت بها الحملة الصليبية بقيادة سنت لويس عام ١٢٥٠م، اضطروا إلى الاكتفاء بشراكة تجارية كثيرة القيود يتحكم فيها حكام مصر. وهذا لم يمكن الإيطاليين من الوصول إلى النظام الفرعي الخامس إلا بصورة مباشرة، وهو النظام الذي يربط مصر بالمحيط الهندي عبر البحر الأحمر.

والسبب الذي جعلني أهمل إسبانيا، وألمانيا، وروسيا البلطيقية، ودلماتيا وإفريقيا جنوبي الصحراء في الباب الأول، رغم أنها قدمت مصادر مهمة إلى الدائرة، هو ذاته الذي أرغمني على حذف شرق إفريقيا من الباب الثاني. ولاشك في أن المناطق الساحلية لما هو اليوم إثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وجزيرة مدغشقر كانت تشترك في التجارة مع مصر، وعدن، والبصرة، وهرمز، وحتى كوجارات في شبه القارة الهندية. وكانت الصلات وثيقة بين هذه الأقطار. لكن الامتداد الإفريقي الجغرافي كان محدوداً

نسبياً. فالتجار الأفارقة كانوا تجاراً محليين بالدرجة الأولى، كما أن البضائع الإفريقية كانت بالكاد تصل إلى الصين أو أوروبا. (أما الدليل على أن العكس هو الصحيح، ونعني كسرات الخزف الصيني التي ملأت السواحل الشرقية لإفريقيا، فتبين أنها حصى للتوازن حملتها السفن العربية والكوجاراتية).

أما الباب الثالث من الكتاب فيتناول فعاليات مهمة في الدائرة الآسيوية (وفي سائر النظام العالمي كما سنبين لاحقاً). لكننا، ونحن في معرض بحثنا في تجارة المحيط الهندي، لا نستطيع أن نغفل العرب والفرس فمثلهم مثل الإيطاليين في البحر الأبيض المتوسط. كانت هناك ثلاثة نظم فرعية تتداخل فيما بينها: الدائرة الغربية القصوى التي تربط العالم العربي بغرب الهند (النظام الفرعي السادس الذي سيعرض باقتضاب في الفصلين السادس والسابع ثم يناقش بالتفصيل في الفصل الثامن)؛ والدائرة الوسطى التي تربط جنوب شرق الهند بالمنطقة المحيطة بمضيق مالاقا (النظام الفرعي السابع، الذي يغطيه الفصل الثامن ثم الفصل التاسع بشكل أوفى)؛ والدائرة الشرقية القصوى بين المضائق والصين (النظام الفرعي الثامن، الموصوف في الفصل التاسع).

لكن التجار الصينيين كانوا في سري فيجايا (عند المضيق)، كما كان التجار المسلمون — العرب والفرس، والهنود — فيما يمكن أن يسمى "موانئ المعاهدة الصينية" (وهي أنموذج قديم لما أتى لاحقاً). أما التجار الصينيون الذين ربطوا بحر الصين جنوباً (النظام الفرعي الثامن) بمناطق الإمداد الداخلية في السهول الآسيوية في الشمال والغرب فيشكلون موضوع الفصل العاشر من الكتاب، وهم الذين أكملوا الدائرة بالنظام الفرعي الثالث الذي كان يسير عائداً عبر روسيا (سمرقند) وبلاد فارس، وآسيا الصغرى قبل أن يلتقي مجددا بالتخوم التابعة إلى جنوة على شواطئ البحر الأسود.

صحيح أن هذا النظام، كما هو واضح، لم يكن نظاماً عالمياً يشمل العالم كله (فمنطقة البلطيق كانت في بداية عهدها به، والساحل الشرقي من إفريقيا لا يشكل

سوى جزء منه، والعالم الجديد لا يزال معزولاً، واليابان في أقاصي الأرض وجزر المحيط الهادي بما فيها أستراليا منفصلة عنه) لكنه كان يغطي جزءاً مهماً من الكتلة القارية في أوروبا وآسيا، ويضم معظم سكان العالم آنذاك على اعتبار أن المناطق المتطرفة كانت قليلة السكان.

ويبحث هذا الكتاب من خلال دراسة عدد من الحالات دراسة تجريبية في العمليات التي أدت إلى إقامة الاتصالات الدولية وتوسيعها وتدعيمها إبان القرن الثالث عشر، كما يصف أدوار الأطراف المشاركة في المبادلات التجارية – سواء أكانت أدواراً تعبر عن التعاون أو الصراع أو التعايش. فقد كان كل طرف يستفيد من النظام دون أن يلحق الأذى بالأطراف الأخرى. وحين بلغ النظام ذروته في العقود الأولى من القرن الرابع عشر، لم تكن هناك قوة بعينها يمكن أن توصف بالمهيمنة، لأن استمراره يحتاج إلى مشاركة الجميع.

لكن النظام، رغم كل هذه البدايات الواعدة، تفرق في العقود الوسطى من القرن الرابع عشر، وعانت كثير من أجزائه من انحدار متزامن. وبحلول نهاية ذلك القرن، تقلص ما كان سابقاً حركة دائرية تكثر فيها الطرق البديلة إلى مجموعة صغيرة من نقاط الاتصال، كما ظهر العديد من الثغرات. فالمصاعب الاقتصادية التي طالت جميع أرجاء العالم خلال النصف الثاني من القرن كانت إيذاناً بتفكيك النظام، وكان معظمه قد تلاشى بالفعل مع دخول البرتغال لاعباً جديداً إلى المحيط الهندي في بداية القرن السادس عشر لتبدأ المرحلة التالية من التكامل العالمي.

ومن الأسئلة الرئيسة التي يحاول هذا الكتاب الإجابة عنها: لماذا لم يكتشف أحد نظام القرن الثالث عشر؟ والإجابة عن هذا السؤال ليست سهلة، وليس ثمة تفسيرات أحادية السبب، وليس ثمة عامل طاغ بعينه، مثل يد القدر، يمكن أن يفسر لنا انهيار هذه الشبكة المعقدة من العلاقات بين مختلف الأنظمة الفرعية أو تحولها إلى ميزان

جديد مع توجه الهيمنة العالمية نحو الغرب. لكن التأثيرات المتراكمة لتحولات متواضعة داخل النظم الفرعية أو فيما بينها أسهمت دون شك في إيجاد وزن جديد للكل، فإذا أخلت نقطة الارتكاز بالتوازن، فلأن كثيرا من النظم الفرعية كانت تنتقل في آن واحد وتتراكم في الاتجاه ذاته.(١٦)

الهوامش
Notes

١- تحديداً الجدل غير المجدي بين التعريف الويبري Weberian definition (الأصل ١٩٠٤ -١٩٠٥م) للرأسمالية الحديثة بموقفه "النفسي" الحاضر والحجة المحرفة الملتوية التي ينبغي على ويبر تقديمها في تمييزه بين الرأسمالية الحديثة التي ولدتها الأخلاق البروتستانتية والنمط القديم المتفق عليه سابقاً والرأسماليين الآخرين) وتعريف توني Tawney (١٩٢٦م) للرأسمالية العالمية المبني على وجود مؤسسات " حديثة" مثل الائتمان وحفظ الدفاتر المنطقي. وحتى ويبر (١٩٨١م — طبعة جديدة) لم يوافق كلية على تمييزه هو لأن التمييز في كتابه *التاريخ الاقتصادي العام General Economic History* قائم بوضوح على معايير ثقافية ومؤسساتية. وهناك عنصران على الأقل ليسا بالضرورة ناتجين يمكن أن يستعملا في تعريف الرأسمالية: وجود "الملكية الخاصة للممتلكات، وإجراء العلاقات الاجتماعية من خلال السوق"، وجود طبقات (بمعنى مجموعات متميزة أو عناصر معرفة من خلال علاقاتها بوسائل الإنتاج." فالرأسمالية بالمعنى الأول يمكن أن توجد في روما الكلاسيكية (رنسيمان Runciman ، ١٩٨٣م: ص ١٥٧) وفي معظم أجزاء عالم القرن الثالث عشر. أما بالمعنى الثاني فالرأسمالية لا تأتي إلا لُماما وفي مرحلة لاحقة. ويقول ولرشتاين (١٩٨٣م)، وماركس فيما بعد والمؤرخ الماركسي موريس دوب Maurice Dobb (١٩٤٧م، طبعة ١٩٨٤م) إن الشكل الثاني وحده هو الرأسمالية الحقيقية".

٢- الجزء الأول (١٩٧٤م) يتتبع ولرشتاين المرحلة الأولى فقط من "النظام العالمي الحديث" حوالي (١٤٥٠م – ١٦٤٠+) التي يرى أنها "مازالت نظام "أكبر من أي وحدة سياسية معرفة من الناحية القانونية." (ولرشتاين ١٩٧٤م: ص ١٥) وهو ما يميزها فقط عن الدولة – الأمة أو الإمبرطورية المركزية. وكما سنبين فيما بعد، فإن اقتصاد النظام العالمي في القرن الثالث عشر، لم يكن أقل حدة (باستثناء العالم الجديد" بالطبع) وكان يحتوي على المزيج ذاته تقريباً من العمل الحر، وشبه الحر، والعبيد كما كانت هي في الحال في القرن السادس عشر. لكنها كانت مرتبة بحسب مبادئ شديدة الاختلاف. فعبارة "النظام العالمي" كما هي مستعملة اليوم، ولسوء الحظ، قد دمجت بتركيب هرمي أو تنظيم معين تطوراً بدءاً من القرن السادس عشر. وهذا ما يجعل الجدل حول النظم العالمية عقيمة. ومن المهم أن نتذكر أن النظام ما هو إلا "كل يتألف من أجزاء مرتبة بحسب مخطط معين" (قاموس أكسفورد). أما المخطط ذاته فغير معرف. وسوف نبحث في نظام مختلف تماما في هذا الكتاب، وهو نظام لم يخضع لمهيمن بعينه.

٣- على سبيل المثال، هنري لوران Henri Laurent (١٩٣٥م: ص ٢٠٦) وهو من المختصين في صناعة النسيج في فلندرة في العصور الوسطى، واضح جداً في قوله إن الاقتصاد المدني للنسيج في العصور الوسطى "استفاد كثيرا من اعتباره مشاركاً في اقتصاد العالم بفضل قوة التوسع التي حملت شهرته إلى حدود العالم المعروف آنذاك.

٤- انظر مثلا بروج في القرن الثالث عشر أو الدول – المدن الإيطالية التي أنتجت أو المصرفيين في أوروبا.

٥- جدعون سيوبرغ Gideon Sjoberg (١٩٦٠م) يتبنى هذا الموقف، لكن هذا التمييز يهمل الفترة قبل "البخار" بشكل كامل، وهي الفترة التي تم خلالها تسخير طاقة المياه.

٦- انظر بالأخص مناقشة برودل في الفصل الأول من *منظور العالم* *The Perspective of the World*، الجزء الثالث من الحضارة والرأسمالية Civilization & Capitalism (١٩٨٤م).

٧- يلفت برودل انتباهنا إلى أن ماركس لا يقطع برأي حول هذه المسألة. وردا على ولرشتاين، كتب برودل يقول: "أليست المشكلة [أي مشكلة تأريخ بداية الاقتصاد العالمي الرأسمالي] التي تحيره [ولرشتاين] هي في نهاية الأمر المشكلة ذاتها التي أثارها ماركس؟ ودعوني أقتبس مرة أخرى المجلة الشهيرة، إن تاريخ حياة رأس المال يبدأ في القرن السادس عشر: فبالنسبة إلى ولرشتاين فإن الاقتصاد العالمي الأوروبي هو منبت الرأسمالية.... لذلك أراني متفقاً مع ماركس الذي كتب (مع أنه تراجع فيما بعد عما كتبه) أن الرأسمالية الأوروبية – وهو بالفعل يقول الإنتاج الرأسمالي – بدأت في إيطاليا في القرن الثالث عشر. فهذا الجدل لا يمت إلى الأكاديمية بصلة (برودل١٩٨٤م: ص ٥٧).

٨- جيرمن تيليون Germaine Tillion (١٩٨٣م: ص ٢٠) أثار النقطة ذاتها ولكن بطريقة علمية أكثر من كل سيدني باكارد Sydney Packard (١٩٦٢م) وبعده المفكر الهولندي فان لور J. C. van Leur الذي قدم الفكرة بطريقة أشد إقناعاً. انظر مجموعة الترجمات لباكورة أعمال فان لور (١٩٥٥م) ولاسيما الفصل الأول حيث يشدد على أن التاريخ الأوروبي المتمركز حول أوروبا يشوه التواريخ الأخرى. أما تشارلز تيلي Charles Tilly فيثير نقطة مشابهة في كتابه *علم الاجتماع يقابل التاريخ* *Sociology Meets History* (١٩٨١م).

٩- يمكن الدفاع عن قراري بالتركيز على المدن بوصفها نقاط عقدية في نظام أوسع على أساس أنها كانت الوحدات الوحيدة المتقاربة في نظام يشمل كل شيء من الدول المدن إلى الاتحادات الهشة والإمبراطوريات الضخمة. لكن لهذا القرار ثمنه. ففي

هذا الإطار، كان من الأسهل التعامل مع الدول – المدن ذاتها – وكانت موجودة في أوروبا ومنطقة الخليج العربي بالدرجة الأولى وفي مضيق مالاقا. لكن الإطار لم تثبت جدواه في التعامل مع المناطق الإمبراطورية الشاسعة. وعلى الرغم من أنني أقحم مناقشة بعض المراكز الكبرى في هذه الإمبراطوريات، لأعطي أولاً صبغة الحياة المدنية وأبين كيف تنعكس تقلبات الإمبراطوريات على نهضة أماكن محددة وانحدارها، لكن عرضي لمصر وسورية تحت حكم المماليك، وللاتحادات المغولية في آسيا الوسطى وبالأخص للصين، يتجاوز الإطار المدني بحكم الضرورة. وإنني لأجد الحيرة أمرا محتما حين نأخذ في اعتبارنا تنوع المشاركين في نظام مشترك. ولو أخذت "الإمبراطورية" وحدة للتحليل، لواجهت مزيدا من المشكلات في تحديد مواقع الدول – المدن في ذلك الإطار.

١٠- هذه العبارة مفضلة عند المفكرين الأمريكيين، على اعتبار أنها عنوان كتاب مكنيل الشهير الأول (١٩٦٣م) وعنوان مقال حديث من تأليف شيرو Chirot (١٩٨٥م). وعلى غرار ماكس ويبر، يقول الأخير إن سمات الغرب الفريدة كانت مسؤولة إلى حد كبير عن "نهضته". لكنه يقول هذا بناء على مصادر غربية ثانوية، دون النظر إلى المشكلة المنهجية في كتابة التاريخ التي أشرنا إليها. وهذا ما يعاني منه جونز Jones (١٩٨١م) أيضاً. ومن ناحية أخرى، يعترف مكنيل بقوى المسلمين والمغول ومناطق الشرق الأقصى التي كانت تشكل في القرن الثالث عشر (انظر بالأخص مكنيل، ١٩٥٣م: ص ص ٤٧٩، ٤٨٥، ٥٢٥ – ٥٢٦)، وهو مدرك للعوامل الخارجية الكثيرة التي أضعفتها أخيراً. ومن الاستثناءات الأخرى للتمركز الأوروبي الإثني كتاب فيليب كيرتن Philip Curtin *التجارة عبر الثقافات في تاريخ العالم* *Cross-Cultural Trade in World History* (١٩٨٤م)، وكتاب إريك ولف Eric Wolf *أوروبا والشعب بلا تاريخ* *Europe and the People without History* (١٩٨٢م). وهذا الأخير يتبع منهجا مقدماته شبيهة بمقدماتي. فولف يعترف بجرأة بأن التاريخ المكتوب من وجهة

نظر أوروبية يترك معظم شعوب العالم "بدون تاريخ"، مثل "المعاصرين البدائيين" عند عالم الأنثروبولوجيا، " وأن المنجزات الشرقية في بناء الإمبراطورية والتجارة النائية "شكلت عالماً سرعان ما اعترفت به أوروبا لتلبي احتياجاتها الخاصة". (مقتبس من ولف ١٩٨٢م: ص ٢٥). وهذا ما بعث نفحة منعشة في أدبيات متمركزة حول ذاتها.

١١- هناك كم كبير من الأدبيات يبين أن أدوات الائتمان التي استعملها الإيطاليون كانت مستعارة في الحقيقة من الشرق. انظر مثلا مجموعة الوثائق في كتاب لوبيز وريموند *"التجارة في عالم البحر المتوسط في العصور الوسطى Medieval Trade in the Mediterranean World"* (١٩٦٧م) وكتاب يودوفيتش Yodovitch (١٩٦٧م، ١٩٧٠أ) وكتاب رودنسون Rodinson (الترجمة الإنجليزية، ١٩٧٤م).

١٢- من هنا نرى الشكاوى الدائمة من أعمال القرصنة في أعالي البحار — حيث كان القراصنة مواطنين في مدينة أو دولة منافسة كانوا يعتبرون نشاطاتهم شكلاً من أشكال الحرب.

١٣- انظر سذرن (١٩٨٠م: ص ٣٧) الذي يشير بدوره إلى ما يصفه "دراسة العصر" التي أعدتها الآنسة م. ت. د الفيرني M. T. Alverny *ترجمتان باللاتينية للقرآن في العصور الوسطى Deux tradictions latines du Coran au Moyen Age. أرشيف التاريخ الأدبي والعقائدي في العصور الوسطى — القرن السادس عشر Archives d"Histoirs Doctrinale et Litteraire du Moyen Age XVI*، ١٩٤٨م، ص ص ٦٩ — ١٣١. كما يشير إلى مراجعة جيمس كريتسك James Kritzeck ترجمة روبرت كيتون Robert Ketton للقرآن، *الإسلامية الفصلية Islamic Quarterly* ج ٢، ١٩٥٥م، ص ص ٣٠٩ — ٣١٢.

١٤- تشو — فان — تشي تأليف تشاو جو - كاو (الترجمة الإنجليزية ١٩١١م)؛ وبوشو — كنج (انظر كوابارا Kwabara ١٩٨٢ و ١٩٣٥م).

١٥- نشرت في كتاب أوستن هـ. ليارد Austin Layard مكتشفات بين أطلال نينوى وبابل Discoveries among the Ruins of Nineveh and Babylon (لندن ١٨٥٣م : ص ٦٦٣) مقتبس في جاك بارزون وهنري جراف Jaques Barzun and Henry Graff (١٩٧٥م: ص ٣).

١٦- هناك أوجه شبه مدهشة مع علم "الفوضى" الجديد. انظر كتاب جيمس جلايك James Gleik *الفوضى: تأسيس علم جديد Chaos: Making a New Science* (١٩٨٧م).

obeikandl.com